تطبيق مبادرة تحسين إعداد البرامج – "لا ضرر ولا ضرار"

في سياقٍ حافلٍ بالتغيُّرات

www.ifrc.org

إنقاذ الأرواح، وتغيير العقليات

الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أكبر شبكة إنسانية قائمة على المتطوّعين في العالم. تضمّ شبكتُنا 190 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مُوزَّعة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإنّنا متواجدون في كلّ مجتمع، ونَصِل إلى 160.7 مليون شخص سنويًا عن طريق الخدمات الطويلة الأمد والبرامج التنموية، كما يستفيد 110 ملايين من الأشخاص عن طريق برامج الاستجابة للكوارث والانتعاش المبكر. نحرص على العمل قبل وقوع الكوارث وحالات الطوارئ الصحّية، وفي خلالها، وفي أعقابها، بهدف تلبية الاحتياجات وتحسين حياة الأشخاص الضعفاء. ونلتزم بعدم التحيُّز في عملنا إزاء الجنسية والعرق والنوع الاجتماعي والمعتقدات الدينية والطبقة الاجتماعية والآراء السياسية.

نسترشد *بالاستراتيجية حتّى عام 2020* – وهي خطّة عملنا المشتركة لمواجهة أبرز تحدّيات هذا العقد الإنسانية والتنموية – وانطلاقًا من ذلك، نلتزم بإنقاذ الأرواح وتغيير العقليات.

تكمن قوّتنا في شبكة المتطوّعين وخبرتنا المجتمعية واستقلاليتنا وحيادنا. نسعى في سبيل الارتقاء بالمعايير الإنسانية كشركاء في التنمية وفي الاستجابة للكوارث. ونحثّ صانعي القرار على العمل في جميع الأوقات لمصلحة الأشخاص الضعفاء. وفي المُحصِّلة: نصبو إلى تمكين المجتمعات السليمة والآمنة، والحدّ من نقاط الضعف، وتعزيز القدرة على الصمود، وترسيخ ثقافة السلام في مختلف أقطار العالم.

إنَّ المراجعة وجميع المواد المرجعية المُعَدّة في إطار مبادرة تحسين إعداد البرامج – "لا ضرر ولا ضرار" قد تحقّقت بفضل الدعم من الصليب الأحمر السويدي.

SwedishRedCross

نودّ أن نعرب عن امتناننا للّجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقديرًا لما بذلوه من وقتٍ وجهود ومساهمات في سبيل تحديث مبادرة تحسين إعداد البرامج – "لا ضرر ولا ضرار".

© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 2016

يجوز اقتباس أو نسخ أيّ جزء من هذا المنشور أو ترجمته إلى لغاتٍ أخرى أو تكييفه مع الاحتياجات المحلّية من دون إذن مسبق من الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، شرط ذكر المصدر بوضوح.

ينبغي توجيه طلبات النسخ التجاري إلى أمانة الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على العنوان التالي:
secretariat@ifrc.org

الغلاف: © إبراهيم ملّا وسام سميث وثريّا دالي بلطة. جميع الصور المستخدمة في هذه الدراسة محميّة بموجب حقّ الطبع والنشر للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

ص. ب. 303
CH-1211 جنيف 19 سويسرا
هاتف: +41 22 730 4222
تيليفاكس: +41 22 733 0395
بريد إلكتروني:
secretariat@ifrc.org
الموقع الإلكتروني:
www.ifrc.org

تابعونا:

تطبيق مبادرة تحسين إعداد البرامج – "لا ضرر ولا ضرار"

في سياقٍ حافلٍ بالتغيُّرات

المحتويات

قائمة الاختصارات	5
الملخّص التنفيذي	7
المقدّمة	10
الخلفية	12
1. سياقٌ حافلٌ بالتغيُّرات	15
الهشاشة والنزاع والكوارث	17
أثر الكوارث على النزاع	17
تغيّر المناخ	17
أثر النزاع والهشاشة على الكوارث	18
السياق الحضري	18
الجهات الفاعلة	19
2. النزاع والعنف اليوم	22
العنف	23
التماسك الاجتماعي	23
مراعاة ظروف النزاع	24
إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين	25
3. العمل الإنساني والحماية والمساءلة	28
العمل الإنساني المبدئي	28
الحماية	29
المساءلة	32
4. كيف يتكيّف الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع البيئة الحافلة بالتغيُّرات؟	34
البيئات الحضرية	34
الجهات الفاعلة والشراكات الجديدة	35
مبادرة تحسين إعداد البرامج ونهج القدرة على الصمود	36
5. نحو التنفيذ	38
6. الخلاصات والتوصيات	45

قائمة الاختصارات

AAP	المساءلة أمام السكّان المتضرّرين
BPI	مبادرة تحسين إعداد البرامج
CHAS	المعيار الإنساني الأساسي المتعلّق بالجودة والمساءلة
DAPS	الكرامة والوصول والمشاركة والسلامة
FACT	فِرَق التقييم والتنسيق الميدانيَّيْن
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IFRC	الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
LCPP	مشروع بناء القدرات المحلّية من أجل السلام
Movement	الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
NGO	المنظّمات غير الحكومية
OECD	منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
SAF	إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين
VCA	تقييم مواطن الضعف والقدرات

AN RED

الملخّص التنفيذي

تتّسم البيئة الإنسانية الحالية بالازدحام والتعقيد والغموض المتزايد، مع جهات فاعلة وشراكات متغيّرة باستمرار، ومع اعتماد نُهُج جديدة للعمل التنموي والإنساني. ولكنْ، لا بدّ من أن تبقى العناصر الأساسية لمبادرة تحسين إعداد البرامج، أي مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" والتحليل السياقي المُراعي لظروف النزاع والمشاركة المجتمعية، جزءًا لا يتجزّأ من عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود، إلى جانب اتّباع نهج أوسع نطاقًا لمبدأ "لا ضرر ولا ضرار" من خلال تطبيق المبادئ الإنسانية والتقيُّد بها، وتعميم الحماية والمساءلة أمام السكّان المتضرّرين.

رأى الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنَّه ثمَّة حاجة إلى تنقيح وتحديث مبادرة تحسين إعداد البرامج التي ظهرَت في مطلع هذه الألفية كنسخة محدّثة عن نهج *"لا ضرر ولا ضرار"*. قدّمت هذه المبادرة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وللاتّحاد الدولي أداةً تسمح بتحليل الأثر الإيجابي أو السلبي للأنشطة على المجتمعات المحلّية. وتتّبع مبادرة تحسين إعداد البرامج طريقة التحليل السياقي الذي يُراعي ظروف النزاع ويُركّز على *عوامل الجمع والتفرقة*.

تغيَّرَ السياق الإنساني وتغيَّرَت معه طريقة تعامل مختلف الجهات الفاعلة منذ إطلاق مبادرة تحسين إعداد البرامج. تحصل هذه التغيُّرات على مستوى *العوامل* وعلى مستوى الجهات الفاعلة، كما أنَّ أوجه الضعف والمخاطر تتبدَّل وتتغيَّر هي أيضًا. ويُشكِّل التوسُّع الحضري ونتائجه عاملًا أساسيًا في ذلك، في حين يُمثِّل تغيُّر المناخ عاملًا آخر في هذا الإطار. يزداد الوعي بضرورة فهم الترابط بين عوامل متعدّدة تُولّد *الهشاشة*، أي كيفية تأثير العنف والنزاع على الكوارث، وأثر الكوارث على العنف والنزاع. وفي موازاة ذلك، دخلت جهات فاعلة جديدة ميدانَ العمل الإنساني والتنموي، فساهمَ ذلك في استحداث فُرَص التمويل والتعلُّم ومضاعفة النتائج، ولكنّه أدّى في الوقت عينه إلى نشوء بعض المخاطر. وبالنسبة إلى الجهات المانحة والأبحاث والابتكارات والتنفيذ، فقد ازدادَ عدد الجهات الفاعلة التي *تجهل المبادئ والمعايير الإنسانية* أو التي تسترشد بدوافع أخرى مثل المكاسب الاقتصادية والسياسية.

من أجل التعامل مع هذه السياقات، اعتمدَ القطاع الإنساني والتنموي *نهج القدرة على الصمود* الذي يترافق مع منهجية أكثر شمولية ومتعدّدة الأطراف. يؤكّد هذا النهج على الحاجة إلى النظر في المخاطر ومواطن الضعف الكامنة ويأخذ في الحسبان *البُعد الاجتماعي* عند معالجة الشواغل الإنسانية والتنموية.

يتطلّب العمل ضمن سياقات جديدة ومعقّدة مع جهات فاعلة متنوّعة تحليلًا دقيقًا للسياق وفهمًا جيّدًا لأثر الأنشطة الإنسانية والتنموية وكيفية تصوُّرها.

وبالإضافة إلى تداخل الكوارث والنزاعات، تغيّرت طبيعة العنف والنزاع مع تراجع النزاعات بين أطراف تابعة للدول وازدياد النزاعات بين أطراف غير تابعة للدول. وترتفع مستويات العنف الاجتماعي وانعدام الأمن والتفكّك الاجتماعي في بلدان كثيرة. وقد يكون انهيار التماسك الاجتماعي وتآكل رأس المال الاجتماعي سببًا ونتيجةً لارتفاع مستويات انعدام الأمن.

يتطرّق الهدف الثالث من الاستراتيجية حتّى عام 2020 إلى الإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام. ويرتبط الإدماج

الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على الصمود، إذ يهدف إلى تحسين مشاركة وانخراط الأفراد في المجتمع، لا سيّما أولئك الذين يتعرّضون لقيود منهجية تحرمهم من الوصول إلى الموارد والفُرَص والحقوق بسبب التمييز.[1]

إنَّ الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تُشجِّع الإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام بطرق متعدّدة، منها الحدّ من مواطن الضعف والتعرّض للعنف (سواء كانَ ناجمًا عن أعمال عدائية مسلّحة أو عنفًا وتوتّرًا مجتمعيًا أو بين الأفراد، مثل تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي في أعقاب الكوارث). تعمل الجمعيات الوطنية أيضًا على تعزيز القدرة على الصمود وقدرات الأفراد والمجتمعات على مواجهة العنف وتعزيز الاستجابات المجتمعية الرامية إلى إعادة تأهيل المتضرّرين من العنف ودعمهم (من المجتمعات أو الأفراد).

ومع نهج القدرة على الصمود الشمولي والمتعدّد القطاعات *والمتعدّد الأطراف*، باتت حاجة الجمعيات الوطنية والمجتمعات إلى إبرام الشراكات أكثر إلحاحًا. ينبغي تحليل عدد من المسائل ومعالجتها في الوقت عينه ليصبح المجتمع قادرًا على الصمود. بالتالي، لا بدَّ من التعاون مع الجهات الفاعلة المعنيّة بطرق بنّاءة. يهدف *تحالف المليار لتعزيز القدرة على الصمود* الذي أطلقه الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العام 2014 إلى مضاعفة دور الصليب الأحمر والهلال الأحمر *كمنسّق ووسيط*، لا سيّما على مستوى الفروع، ضمن *التحالفات* المحلّية مع المنظّمات والقطاع الخاصّ والحكومة.

يُقدّم إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر مجموعةً من الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تتّخذها الجمعية الوطنية لزيادة القبول والأمن والوصول إلى السكّان المتضرّرين. يهدف هذا الإطار إلى مأسسة *التحليل السياقي* من أجل فهم الأسباب الجذرية للعنف. وهو يُساعِد الجمعيات الوطنية على الاستعداد للتحدّيات والأولويات الخاصّة بالسياق والاستجابة لها، وبالتالي تخفيض وتخفيف الخطر الذي قد تواجهه في السياقات الحسّاسة وغير الآمنة، وكسب الثقة والقبول على مستوى الأشخاص والمجتمعات ذات الاحتياجات الإنسانية، كما على مستوى الأشخاص الذين يتحكّمون أو يؤثّرون على درجة الوصول.

يُشكِّل تحليل السياق أساس كلّ مشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على كلّ مشاركة وبرمجة مجتمعية أن تتضمّن نهج "لا ضرر ولا ضرار" الأوسع نطاقًا الذي يشمل النُهُج المترابطة والتكميلية للعمل الإنساني والتنموي، لا سيّما العمل الإنساني المبدئي والمتمحور حول الإنسان، والحماية، والمساءلة أمام السكّان المتضرّرين. علاوةً على ذلك، يمكن تطبيق جوهر مبادرة تحسين إعداد البرامج – أي تحليل *عوامل الجمع والتفرقة*.

تتطلّب البرمجة الجيّدة والمشاركة المجتمعية فهمًا وافيًا للبيئة المحلّية والدور – الفعلي والمتصوّر – الذي نلعبه – سواء كُنّا نعمل في سياقٍ حيث ترتفع مستويات انعدام الاستقرار الاجتماعي والعنف والنزاع، أو في سياقاتٍ أكثر استقرارًا ويمكن التنبّؤ بها.[2] وثمّة احتمال دائم أن تترتّب نتائج سلبية على وجودنا وأنشطتنا ومشاركتنا المجتمعية.

---

[1] تعريف عملي مقتبس من مسودّة النهج الاستراتيجي للإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام، التي لا تزال قيد الإعداد حاليًا – ومن المتوقّع إنجازها في أواخر العام 2016.

[2] يُشكّل أيضًا تحليل السياق عينه أساس إدارة الأمن الجيّدة.

ومن أجل تجنُّب النتائج السلبية غير المقصودة (مثل العنف أو التمييز) وتحقيق الأثر الأكبر وضمان الوصول، لا بدَّ من فهم *العلاقات* القائمة في المجتمع وكيف يؤثّر وجودُنا وأنشطتنا على هذه العلاقات.

تجدرُ الإشارة إلى ما يلي:

- *السياقات تتغيّر*
- *نحن نؤثّر على السياق*
- *السياق (المتغيّر) يؤثّر على المخاطر ومواطن الضعف*

بالتالي، من المهمّ تحليل السياق والتعلّم والتكيّف باستمرار. لذلك، من الضروري جمع البيانات وإدارة المعلومات والمعارف.

ينبغي دائمًا، بالحدّ الأدنى، إيلاء الاعتبار للأسئلة التالية:

- هل النهج الذي نتبعه *شامل*؟
- كيف يُنظَر إلى وجودنا وعملنا – من قِبَل مَن ولماذا؟
- ما هي نتائج عملنا الطويلة الأمد وغير المباشرة؟
- هل نُعرّض، عن غير قصد، الأفراد للخطر أو نزيد من ضعفهم (السلامة، انعدام الكرامة، التمييز، عدم الوصول إلى الخدمات والمعلومات)؟

ولنتذكّر أنَّ عدم *التصرّف* قد يتسبّب بالأذى أيضًا من خلال تعريض الأشخاص لمزيدٍ من الخطر أو تجاهل انتهاك حقوقهم.

© تاكو يوشيدا

المقدّمة

تلتزم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالحدّ من المعاناة الإنسانية وتخفيفها في سياق الحروب والكوارث والأزمات. تتألّف الحركة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتضمّ في عضويتها 190 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويتمتّع كلّ مكوّن من مكوّنات الحركة بهويته القانونية المستقلّة كما يضطلع بدورٍ خاصّ به. ولكنْ، تسترشد كلّ المكوّنات بسبعة مبادئ أساسية مشتركة بينها – الإنسانية، وعدم التحيّز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوّعية، والوحدة، والعالمية. ويلتزم كلّ مكوّن في الحركة باحترام هذه المبادئ والحفاظ عليها.

تعمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كهيئات مُساعِدة للسلطات الوطنية، وتُقدّم مجموعة من الخدمات التي تشمل التأهّب للكوارث والاستجابة والإنعاش والرعاية الصحّية والاجتماعية. وفي زمن الحرب، قد تُقدِّم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية المساعدةَ للمدنيين، كما قد تدعم الخدمات الطبّية الخاصّة بالقوّات المسلّحة.[٣]

يتعيّن على الجمعيات الوطنية أن تُوضّح، بالتنسيق مع الدولة، المجالات المحدّدة التي تعمل فيها كهيئة مُساعِدة للسلطات في الميدان الإنساني. ويجب تحقيق التوازن الصحيح بين دور الجمعية الوطنية كهيئة مُساعِدة وواجبها في الحفاظ على استقلالية عملها وقراراتها في الظروف كافّة، ولا سيّما في السياقات الحسّاسة وغير الآمنة. فقد يؤدّي عدم التنبّه للدور كهيئة مُساعِدة إلى انتهاك مبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"*.

قامَت جهات فاعلة متعدّدة في المجال الإنساني بتطوير المعايير الإنسانية ومدوّنات قواعد السلوك الخاصّة بالمنظّمات والعاملين في الميدان الإنساني، بالاستناد إلى المبادئ الأربعة الأساسية الأولى والقانون الإنساني الدولي وعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالدرجة الأولى. ويُشكّل ذلك أساس *العمل الإنساني المبدئي* ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمساءلة أمام السكّان المتضرّرين والحماية والوصول إلى المساعدات الإنسانية.

يتبيّن في صميم العمل الإنساني المبدئي والمساءلة أمام السكّان المتضررين أنَّ المساعدة الإنسانية قد تُلحق الضرر تمامًا كما أنَّها قد تعود بالفائدة. ويحثّ مبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"*، المُستوحى من الأخلاقيات الطبّية، الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي على بذل الجهود للحدّ من الضرر الذي قد تتسبّب به بغير قصد بسبب وجودها وعند تقديم المساعدات والخدمات. وقد تكون العواقب السلبية غير المقصودة واسعةَ النطاق ومعقّدة للغاية – إذ قد تتسبّب مثلًا عن غير قصد

[٣] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. لمحة عامّة عن الحركة. 2013. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.icrc.org/en/doc/who-we-are/movement/overview-the-movement.htm.

بانقساماتٍ مجتمعية أو بزيادة نسبة الفساد، إنْ لم ترتكز على تحليلٍ موثوق للنزاع وتحليلٍ واسع النطاق للسياق، وإذا لم تترافق مع الضمانات الملائمة.

في حين قد يبدو مفهوم "لا ضرر ولا ضرار" قليل الطموح، إلَّا أنَّه يحمل في طيّاته القدرة على استحداث استجابات إيجابية. وبما أنَّ الضرر قد ينجم عن غياب الآثار الجيّدة، ينبغي أن تسعى الأنشطة الإنسانية وأنشطة الانتعاش (المبكر) إلى التأكُّد من أنَّ المساعدة تُعالِج بشكل إيجابي التوتّرات وأوجه انعدام الأمن والنزاع والهشاشة وأيّ أسباب كامنة وراء هذه الظواهر. ويُذكّر التحذير في مقولة *"لا ضرر ولا ضرار"* بضرورة التفكير قبل التسرُّع في فعل الخير، ولكّنه لا يحثّنا على الامتناع عن فعل الخير نهائيًا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تجنُّب الضرر من خلال تجنُّب الفعل. فالامتناع عن التصرُّف عندما يحتاج الآخر إلى المساعدة هو بكلّ تأكيد نوعٌ من الضرر.[٤]

طوّرت ماري ب. أندرسون نهج *"لا ضرر ولا ضرار"* في تسعينيات القرن الماضي، وتحوَّلَ إلى مشروعٍ شكَّلَ حجرَ الأساس لسلسلةٍ من ورشات العمل التدريبية للعاملين في المجال الإنساني.[5] واستندَ الاتّحاد الدولي إلى مبدأ ومشروع *"لا ضرر ولا ضرار"*، فقامَ بتعديل النهج ومنهجيته الخاصّة بتحليل *عوامل الجمع والتفرقة* لتكييفهما مع متطلّبات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مطلع هذه الألفية. وأُطلِق عليه اسم "مبادرة تحسين إعداد البرامج" واستُخدِمَ في البداية في حالات النزاع في سيراليون وليبيريا وأفغانستان مثلًا، كما استُخدِمَ من أجل تحليل حالات الإنعاش في أعقاب النزاع. وتطوَّرَ المفهوم منذ ذلك الحين لينظر في السياقات كافّة، إذ تبيَّنَ أنّه يدعم الجهود المبذولة التي تربط بين المساعدة الإنسانية والإنعاش.

يعترف الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالحاجة إلى تنقيح مبادرة تحسين إعداد البرامج وتحديثها بشكلٍ يتماشى مع الاتّجاهات والنُهُج الإنسانية الحالية، وتعزيز استخدامها ضمن الاتّحاد الدولي وعلى مستوى الجمعيات الوطنية الأعضاء. ولا تزال مراعاة ظروف النزاع ومبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"* ومنهجيته تضطلعان بأهمية كبرى وينبغي حثّ جميع الأعضاء على الالتزام بهما.

تطبيق مبادرة تحسين إعداد البرامج – "لا ضرر ولا ضرار":

- تقديم معلومات أساسية وخلفية تاريخية حول مبادرة تحسين إعداد البرامج.

---

[٤] والاس إم. *من المبادئ إلى الممارسة: دليل المُستخدِم لمبدأ لا ضرر ولا ضرار*. *From Principles to Practice: A User's Guide to Do No Harm*. 2015.

[5] ظهرَ مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" في العام 1993 تحت اسم مشروع بناء القدرات المحلّية من أجل السلام. أُطلِقَ هذا المشروع عندما قامَ عددٌ من المنظّمات غير الحكومية الدولية والمحلّية بتشكيل جمعية تعاونية لمعرفة المزيد عن الآثار الثانوية التي تخلّفها المساعدات المُقدَّمة في سياقات النزاع. وساهمَت عدّة جمعيات وطنية، ومن بينها الصليب الأحمر الدنماركي والسويدي، في مشروع بناء القدرات المحلّية من أجل السلام في سنواته الأولى. وانضمَّ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الشبكة في العام 1999. رأى الكثير من الزملاء في العمل الإنساني والتنموي أنَّ المساعدات تُستخدَم لدعم السكّان المحلّيين في جهودهم الرامية إلى تجنُّب النزاع وبناء السلام. وفي الوقت عينه، رأوا أنَّ المساعدات تتعرّض أيضًا للاستحواذ والاختلاس وسوء الاستخدام. وكانت المُساعدات تؤدّي إلى تفاقم النزاعات. فتساءلوا كيف يمكن دعم الجهود الإيجابية على أفضل نحو مع تجنُّب الآثار السلبية. بالتالي، انقسمَ مشروع التعلُّم إلى شقَّيْن: ١) كيف تؤدّي المساعدات إلى تفاقم حدّة النزاع؟ و٢) كيف تُخفّف المساعدات من حدّة النزاع؟ والاس إم. *من المبادئ إلى الممارسة: دليل المُستخدِم لمبدأ لا ضرر ولا ضرار*. *From Principles to Practice: A User's Guide to Do No Harm*. 2015.

- تقديم لمحة عامّة عن التغيُّرات الهامّة في السياق الإنساني.
- تحديد كيفية تعامل الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حاليًا مع ظاهرة التوسُّع الحضري وظهور جهات فاعلة جديدة في حقل العمل الإنساني.
- دراسة جانب التماسك الاجتماعي في *نهج القدرة على الصمود* الذي يربط بينه وبين مراعاة ظروف النزاع، ويُشكِّل أساس التحليل السياقي لمبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"*.
- إظهار كيفية *ترابط* مبدأ *"لا ضرر ولا ضرار" ترابطًا وثيقًا* بالعمل الإنساني المبدئي والحماية والمساءلة أمام السكّان المتضرّرين. فهو ينظر إلى المجتمع الإنساني ككلّ، إنّما مع التركيز بشكل خاصّ على الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- تسليط الضوء على المساعدة التي يمكن تقديمها إلى الجمعيات الوطنية من خلال "إطار الوصول المأمون" الخاصّ باللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبيل تطبيق مبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"*.
- تسليط الضوء على كيفية قيام الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهما بتعديل نهج التعامل مع المسائل الإنسانية التنموية في هذا السياق الحافل بالتغيُّرات، والتشديد على أهمية الجوانب الأساسية لمبادرة تحسين إعداد البرامج ومبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"* – التحليل السياقي والحوار مع المجتمعات والسكّان المتضرّرين.
- توفير الإرشاد.
- تقديم الخلاصات وتحديد الخطوات التالية.
- إدراج مثال عن كيفية استخدام الصليب الأحمر الفلبيني لمبادرة تحسين إعداد البرامج.

الخلفية

شهدت تسعينيات القرن الماضي رقمًا قياسيًا في عدد النزاعات حول العالم، وازدادَت مشاركة الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات وعمليات الإنعاش. واكتسبَ الاتّحاد خلال هذا العقد خبرةً واسعة في دعم إعداد البرامج في مرحلة ما بعد النزاع. ولكنْ، كانَ الاتّحاد الدولي يفتقر إلى سياسةٍ أو استراتيجيةٍ رسمية لتحديد كيفية العمل في هذه السياقات. وبموجب خطّة العمل 2000–2003 التي اعتُمِدَت في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العام 1999، توجَّبَ على الاتّحاد الدولي وضع استراتيجية لتوجيه عملية *إعداد برامج الإغاثة وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد النزاع*، بالاستناد إلى قدرة الجمعيات الوطنية على التعبئة الاجتماعية وإعداد برامج الخدمات. واعتُمِدَت مبادرة تحسين إعداد البرامج كمنهجية تُساهِم في تعزيز دعم الاتّحاد الدولي للبرامج في مرحلة ما بعد النزاع.

أصبحَت مبادرة تحسين إعداد البرامج بمثابة مبادرة تدريبية ومنهجية مخصّصة لتقييم الآثار. وزوّدت الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بإطار عمل لتحليل الآثار الإيجابية والسلبية للأنشطة على المجتمعات التي تتعافى من العنف أو النزاع.

وبناءً على نطاق عمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي يشمل سياقات التنمية والطوارئ حول العالم، فإنَّ مصداقية هذه الجمعيات التي تَصِل إلى المجتمعات قد سمحَت لها بأن تلعب دور الوسيط والمنسّق. فالمتطوّعون والمتطوّعات من شتّى الخلفيات يُمثّلون الشباب والبالغين والمسنّين، ويُساعِدون الصليب الأحمر والهلال الأحمر على اكتساب فهم شامل للوضع. ويمنح ذلك الجمعيات الوطنية والاتّحاد الدولي قيمةً إضافية خاصّة في العمل على معالجة مسائل العنف والحماية، فضلًا عن تطبيق مبدأ *"لا ضرر ولا ضرار"*.

أُعِدَّت مبادرة تحسين إعداد البرامج باستخدام النُهُج والدروس المستخلصة من مشروع بناء القدرات المحلّية من أجل السلام، الذي أصبحَ مشروع "لا ضرر ولا ضرار".[٦]

يسعى هذا المشروع إلى الإجابة على السؤال الآتي:

كيف يمكن تقديم المساعدة الإنسانية أو التنموية في حالات النزاع بطريقة تُساعِد السكّان المحلّيين على الخروج من النزاع وإنشاء نُظُم بديلة للتعامل مع المشاكل الكامنة وراءه، بدلًا من تغذيته ومفاقمته؟

وبعد إجراء 15 دراسة ميدانية مع عدد من المنظّمات غير الحكومية في حالات النزاع، كشفَ مشروع بناء القدرات المحلّية من أجل السلام عن أنماط في كيفية تفاعل المعونة بطرق إيجابية وسلبية مع التوتّرات المحلّية.

برزت مع ذلك بعض الاختلافات بين مبادرة تحسين إعداد البرامج ومشروع بناء القدرات المحلّية من أجل السلام، إذ لم تُعَدّ المبادرة من أجل المنظّمات غير الحكومية، بل صُمِّمت من أجل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كأداة

[٦] والاس إم. *من المبادئ إلى الممارسة: دليل المُستخدِم لمبدأ لا ضرر ولا ضرار*. *From Principles to Practice: A User's Guide to Do No Harm* .2015

لتخطيط البرامج ولتقييم الآثار. وصُمِّمَت كأداة لإعداد برامج الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع، وليس لتُستخدَم في حالات النزاع الحيّ.[٧]

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ مبادرة تحسين إعداد البرامج لم تهدف إلى إنشاء أنظمة بديلة للتعامل مع المشاكل الكامنة وراء النزاع، كما أنَّها لم تُطوَّر كأداة لحلّ النزاعات.

عندما حلَّلَ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تطبيق المبادرة في ستّ جمعيات وطنية (بنغلادش وكولومبيا وكوسوفو وليبيريا ونيجيريا وطاجيكستان) في العام 2003، تبيَّنَ له أنَّ مبادرة تحسين إعداد البرامج استُخدِمَت في المقام الأوّل كأداة لتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للأنشطة التي يدعمها الاتّحاد الدولي والجمعيات الوطنية في سياقات ما بعد النزاع. وفي حين أثبتت قيمتها كعملية تخطيط تشاركية بسرعة وعلى نطاقٍ واسع، استُخدِمَت المنهجية أساسًا لتحليل الأنشطة القائمة بغية اختبار منفعتها. بدأت في معظم الحالات كأداة تحليلية، ثمَّ أصبحت منصّةً لإشراك الموظّفين وأفراد المجتمع في توفير المعلومات والمشاركة في مراجعة الأنشطة القائمة والتخطيط للأنشطة الجديدة. إلَّا أنَّ المندوبين الميدانيين المُدرَّبين وموظّفي الجمعيات الوطنية أدركوا إمكانية استخدام هذه الأداة في سياقات أخرى أيضًا. قدّمت مبادرة تحسين إعداد البرامج عنصرًا تحليليًا يربط بين الأعمال الإنسانية والأعمال الطويلة الأمد. ومن أجل المساهمة في ترسيخ منهجية مبادرة تحسين إعداد البرامج في الجمعيات الوطنية، ووفقًا لاستراتيجية التعميم للعام 2003، قامَ الاتّحاد الدولي بتدريب موظّفي الجمعيات الوطنية ومندوبيها ليصبحوا مُدرِّبين في إطار مبادرة تحسين إعداد البرامج، كما قامَ بإدراج المبادرة ضمن أدوات التخطيط والتقييم الأخرى الخاصّة بالاتّحاد الدولي، بما في ذلك تقييم مواطن الضعف والقدرات ومواد فِرَق التقييم والتنسيق الميدانيَّيْن.

منهجية مبادرة تحسين إعداد البرامج

ترافقت مبادرة تحسين إعداد البرامج مع مبادئ توجيهية وأهداف محدّدة، بالإضافة إلى منهجية خاصّة وأداة لدعم الحوار مع المجتمعات بشأن *عوامل الجمع والتفرقة*.

- من مصلحة *عامل الجمع* أن يبنيَ الجسور لرأب الانقسامات الاجتماعية، فيُعزّز بالتالي القدرة على بناء السلام محلّيًا، ويُنشئ الروابط بين الأشخاص، ويُولّد التأثيرات الإيجابية.
- أمّا *عامل التفرقة* فيملك مصلحة مكتسبة في الحفاظ على التوتُّر أو النزاع – أيْ الانقسامات – في سياقٍ معيّن، ويُعزّز مصدر التوتُّرات، ويُحدِث الانقسامات بين الأشخاص، ويُخلِّف أثرًا سلبيًا قد يتسبّب بالأضرار. وقد يفرض أيضًا *عامل التفرقة* حالةً تَضَع الموظّفين والبرنامج في دائرة الخطر.

أُدمِجَ هذا النهج في أدوات الاتّحاد الدولي بناءً على استراتيجية التعميم للعام 2003، ولا تزال أدوات الاتّحاد الرئيسية تُشير إلى مبادرة تحسين إعداد البرامج.[٨]

---

[٧] يُعزى السبب إلى اتّفاق إشبيلية. يُوفّر اتّفاق إشبيلية للعام 1997 إطارًا للتعاون الفعّال والشراكة بين أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويُعطي الدور القيادي إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أوقات النزاع.

[٨] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *دليل التخطيط في حالات الطوارئ*. ٢٠٠٧؛ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *خصائص الجمعية الوطنية المتأهّبة لحالات الكوارث والنزاع Characteristics of a Well-Prepared National Society for Situations of Disasters and Conflict*. 2001؛ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *تشجيع احترام حقوق الإنسان من خلال القِيَم والمبادئ الإنسانية Promoting respect of Human Rights through Humanitarian Values and Principles*. 2009؛ *من التخطيط إلى العمل – اتّخاذ القرار بشأن مسار العمل*

خُصِّصت موارد هامّة وبُذِلَت الجهود من أجل تطوير مبادرة تحسين إعداد البرامج وتطبيقها. وبعد انتهاء عملية التعميم، لم تُعتمَد أيّ متابعة *منهجية* على ما يبدو، لتدعم جدول أعمال المبادرة وتُركّز على النُهُج المراعية لظروف النزاع أو أهمية القيام بتحليل سياقي شامل.

ومع ذلك، استمرَّت الجمعيات الوطنية في استخدام المنهجية، فأدّى ذلك إلى تباين على مستوى التفسير والتطبيق. تُشير دراسات الحالات إلى استخدام المنهجية المذكورة أعلاه حتّى العام 2005، لتُصبح أقلّ انتشارًا بعد ذلك. ويُقال إنَّ هذه المنهجية بقيت مُستخدَمة في بعض الجمعيات الوطنية حتّى الآونة الأخيرة، ولكنْ لم تتوفّر أدلّة تُذكَر حتّى العام 2015.[9] وفي هذه الحالة، دعمَ الصليب الأحمر الكندي منذ العام 2015 جمعية الصليب الأحمر الكيني في إعداد مشروع يُركِّز على معالجة العنف المجتمعي، في إشارةٍ إلى مبادرة تحسين إعداد البرامج. وفي حالة جمعية الصليب الأحمر الكيني، يبدو أنَّ *النيّة* وراء مبادرة تحسين إعداد البرامج ومبادئها قد بقيت، ولكنْ ليسَ بالضرورة المنهجية كما وُضِعَت في الأساس. ولم يتّضح لماذا أصبحَ تطبيق المنهجية غير منتظم. تُشير التفسيرات المُحتمَلة إلى أنَّ غياب الدعم العالمي وإدخال مبادرات أخرى متنافسة قد ساهما في فقدان التركيز، وبالتالي التوقُّف عن استخدام مبادرة تحسين إعداد البرامج. بالإضافة إلى ذلك، اعتُبِرَت المنهجية معقّدة وتتطلّب قدرًا كبيرًا من الموارد بسبب ما تنطوي عليه من ورشة عمل تشاركية متعدّدة الأطراف وممتدّة على عدّة أيّام.

دراسة حالة

الصليب الأحمر الفلبيني: كيف أُدمِجَ نهج "لا ضرر ولا ضرار" ضمن البرامج

يتمتّع الصليب الأحمر الفلبيني بالاستقلال والاستقلالية، ويعمل كهيئة مُساعِدة للحكومة في تقديم الإغاثة والخدمات الصحّية والرعاية والحدّ من مخاطر الكوارث والبرامج الطويلة الأمد. ومع شبكته المؤلّفة من 102 من الفروع والفروع الثانوية في جميع أنحاء البلد، يحظى بخبرةٍ واسعة في مجال إدارة الكوارث والحدّ من مخاطر الكوارث والتأهّب والاستجابة وإعادة التأهيل والإنعاش. ويستجيب الصليب الأحمر الفلبيني أيضًا لحالات النزاع، كما في مقاطعة مندناو مثلًا، ويُقدِّم خدمات الإسعافات الأوّلية والإجلاء الطبّي في المقام الأوّل.

يهدف برنامج الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها التابع للصليب الأحمر الفلبيني إلى المساهمة في الغرض العام *لقانون الجمهورية رقم 10121* الذي يرمي إلى بناء "مجتمعات فلبينية أكثر أمانًا، وقادرة على التكيُّف ومواجهة الكوارث لتحقيق التنمية المستدامة". بالإضافة إلى ذلك، تشغل الجمعية الوطنية مقعدًا دائمًا في مجلس الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها، من المستوى الوطني إلى المستوى المحلّي (المقاطعة، البلدية، المدينة). وهذا يسمح للصليب الأحمر الفلبيني بدعم السكّان

الأفضل From planning to action – Deciding on the best course of action؛ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *استراتيجية الوقاية من العنف Violence prevention strategy*. 2008؛ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *دليل التخطيط في حالات الطوارئ*. *2012*؛ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يُطوِّر قدرة الاستجابة في مجال الانتعاش: وثيقة مناقشة بتاريخ أيّار/مايو 2011، مبنيّة على التجربة الباكستانية*، 6.5 قائمة مرجعية لتطوير إطار الإنعاش.

[9] الصليب الأحمر الكندي وجمعية الصليب الأحمر الكيني. *معالجة العنف المجتمعي في دلتا التانا Addressing Community Violence in the Tana Delta*. 2015.

الضعفاء وممارسة الضغوط بالنيابة عنهم لتحقيق المطالب، ودعم التخطيط لعملية الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها، وتحديد ميزانيتها وتطبيقها.

ويتّسم الصليب الأحمر الفلبيني بانفتاحه على التعلُّم والابتكار، وإقامة الشراكات الجديدة، وتحسين الأداء، كما يعمل على إدماج الحماية والمشاركة المجتمعية والمساءلة ضمن البرامج والأنشطة كافّة.

تلقّى عددٌ من الموظّفين في المركز الرئيسي للصليب الأحمر الفلبيني وفروعه تدريبًا حول مبادرة تحسين إعداد البرامج كجزء من التطبيق العالمي الأوّلي للمنهجية. ولكنْ، لم يُطبَّق أيّ تحليل مفصّل *لعوامل الجمع والتفرقة* كجزء من أنشطة الجمعية الوطنية. ومع ذلك، فإنَّ مبدأ ونهج "لا ضرر ولا ضرار" قد سلكَ طريقه نحو الصليب الأحمر الفلبيني وباتَ جزءًا من طريقة تنفيذ أنشطة الجمعية. واتُّخِذَت خطوات هامّة في إطار هذه العملية المستمرّة لإدماج هذا المبدأ ضمن المبادئ التوجيهية والسياسات، كما اتُّخِذَت أيضًا إجراءات ملموسة ضمن أنشطة التأهّب والاستجابة.

يتضمّن حاليًا التدريب على الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية الخاصّة بقطاعات محدّدة، توجيهاتٍ بشأن حماية الأشخاص المتضرّرين والمساءلة أمامهم. وقد أثبتَ ذلك فعّاليته عند منع النزاعات بين المجتمعات المُضيفة والسكّان النازحين. على سبيل المثال، أسَّسَ الصليب الأحمر الفلبيني في مقاطعة مينداناو التي شهدت نزاعات مسلّحة لأكثر من 40 سنة، لجان برنجيه (أدنى مستوى إداري حكومي في الفلبين) من أجل ضمان الشفافية وإنشاء آلية تقييم، بعد تصاعُد التوتُّرات نتيجة عملية الاختيار التي أُجرِيَت لمشروع إيواء.

الاستجابة والإنعاش –
استخلاص العِبَر من عملية إعصار هايان

يُعَدّ إعصار هايان (2013)، المعروف محلّيًا باسم يولاندا، أقوى إعصار يضرب الفلبين في تاريخها المُسجَّل. استجابَ الصليب الأحمر الفلبيني فورًا للإعصار. ومع مرور الوقت، تحوَّلَ التركيز من حالة الطوارئ إلى جهود الإنعاش من أجل دعم الأُسَر المتضرّرة من الكارثة. وتضمَّنَت أعمال الإنعاش تأمين مأوى آمن للسكّان المتضرّرين، وفُرَص مستدامة لتأمين سُبُل العيش، والوصول إلى الرعاية الصحّية والتعليم والمياه وخدمات الإصحاح، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الاستجابة للكوارث وزيادة الوعي العام حول كيفية الحدّ من مخاطر الكوارث في المستقبل. وأدّى استخلاصُ الدروس خلال العملية وبعدها إلى تغييراتٍ في النُهُج والأنشطة، ولاحقًا في المبادئ التوجيهية التشغيلية. ووُضِعَت *مبادئ توجيهية للإنعاش على مستوى القطاع*، مع التركيز بالدرجة الأولى على المشاركة المجتمعية والمساءلة.

تضمّنت المشاركة المجتمعية والمساءلة إشراك المجتمعات في إعداد اقتراحات لأنشطة سُبُل العيش كجزء من مبادرات الإنعاش.[10]

أُجرِيَت دراسة دقيقة لوضع معايير الاختيار لتحديد الأُسَر المستفيدة من برنامج إصلاح المأوى وإعادة الإعمار. حصلَ ذلك بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، التابعة لحكومة المقاطعة، التي قدّمت قوائم بالأُسَر المتضرّرة. وجرَت مقارنة

---

[10] يتمتّع الصليب الأحمر الفلبيني بهيكلية تطوُّعية فريدة. صُمِّمَ "البرنامج 143" التابع للصليب الأحمر ليشمل قائدًا مجتمعيًا واحدًا مع 44 متطوّعًا. يتدرّب الفريق في مجال التأهّب للكوارث والإنعاش؛ والصحّة والرعاية؛ والتبرُّع طوعًا بالدم. ويستطيع المتطوّع في برنامج الصليب الأحمر 143، كمقيم في المجتمع، أن يُقدِّم المساعدة الإنسانية الفورية في الحيّ المتضرّر الذي يقطن فيه. بالإضافة إلى ذلك، يملك الصليب الأحمر الفلبيني، على مستوى الفروع وعلى المستوى الوطني، صورة أوضح عمّا يحدث على الأرض بفضل المعلومات المباشرة التي يُقدِّمها له البرنامج 143، ما يسمح له بالاستجابة بالسرعة اللازمة وبفعّالية أكبر. ويعتمد الصليب الأحمر الفلبيني على قوّة متطوّعي "البرنامج 143" ونطاق وصولهم الواسع لإشراك أفراد المجتمع الأكثر ضعفًا ومساعدتهم. إنَّ الفريق على استعداد دائم لتوفير استجابة سريعة في حال وقوع الكوارث.

هذه القوائم بتلك التي أعدّها فرع الصليب الأحمر، وتمّت مناقشتها مع المجتمعات، بما في ذلك الممثّلين من الذكور والإناث. وتضمّنت معايير الضعف المحدّدة حجم الأسرة والقدرة على بناء منزل وخيارات سُبُل العيش والسنّ والحَمل. ومن أجل ضمان حصول الجميع على فرصة تقديم التعليقات والشكاوى و/أو طرح الأسئلة بشأن عملية الاختيار، خُصِّصَت صناديق إيداع ورقم هاتف لتسهيل قنوات الاتّصال الثنائية الاتّجاه.

أمّا النتائج السلبية غير المقصودة فقد تلخّصت مثلًا في مشاكل الوصول بسبب التجارب السابقة للمجتمعات مع منظّمات المعونة. في الواقع، واجهَ الصليب الأحمر الفلبيني في مجتمع محلّي واحد مواقف عدائية بسبب التجارب السابقة التي عاشها المجتمع مع منظّمة قطعت وعودًا لكنَّها لم تُنفّذها.

وكمثالٍ عن إمكانية *تجاهُل* الهيكليات الاجتماعية القائمة، نذكُر مثلًا كيف تمّ استبعاد فئة مهمّشة في ولاية "أكلان" عن غير قصد. واستُبعِدَت أربع بلديات من عمليات تقييم الاحتياجات الطارئة. تُقيم في هذه البلديات بالدرجة الأولى المجموعةُ العرقية "آتي" التي لا تتواصل كثيرًا مع أغلبية السكّان. ونظرًا إلى عدم إشراكهم في السابق، استُثنوا من عملية التقييم. غير أنَّه جرى تصحيح هذا الإهمال لاحقًا وقُدِّمَت المساعدات اللازمة للمحتاجين.

في سياقٍ متّصل، ومن أجل إعادة بناء مأوى لمجموعة من الأشخاص الذين فقدوا منازلهم بسبب الإعصار، تطلَّبَ الأمر إجراء مفاوضات دقيقة مع أصحاب الأرض والمسؤولين الحكوميين والأشخاص المتضرّرين، إذ لم يملك بعض المتضرّرين الأرض التي بُنيت عليها بيوتهم. واتُّفِقَ بعد المفاوضات على أن يستمرّ السكّان المتضرّرون بالعيش على الأرض للسنوات العشر القادمة.

شملت العِبَر المُستخلَصة من عملية هايان (تقييم ما بعد العملية) كيفية تفعيل المساواة بين الجنسَيْن. فقد بيّنت الحاجة إلى ربط التحليل الجندري بهيكليات السلطة وصنع القرار. وبالرغم من التمثيل المتساوي في اللجان المجتمعية، فإنَّ تمثيل المرأة في عملية صنع القرار يُعَدّ غير كافٍ.

أعمال التأهّب

يُدرِك الصليب الأحمر الفلبيني أنَّه يمكن الحدّ من مخاطر الكوارث عبر بذل جهود منهجية وتمكين المجتمعات بالمعرفة والموارد لتكون متأهّبة على نحو أفضل.

إنَّ الجمعية الوطنية مستعدّة لمناقشة المسائل المتعلّقة بالحماية ومعالجتها، من مثال العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل والنوع الاجتماعي والتنوّع، بالإضافة إلى المسائل المتعلّقة بالأشخاص من ذوي الإعاقات. ويعمل الصليب الأحمر الفلبيني حاليًا على إيجاد طرق لتضمين منع العنف وسوء المعاملة القائمَيْن على النوع الاجتماعي، والاستغلال، وإهمال الأطفال وتعنيفهم، وإدماج البرمجة المواضعية المتعلّقة بالتكيّف مع تغيُّر المناخ، وإدارة النظام الإيكولوجي، وتحسين برامج الحدّ من مخاطر الكوارث وتعزيز أنشطة التأهّب.

فضلًا عن ذلك، يقوم الصليب الأحمر الفلبيني بأعمال لا تقوم بها الجمعيات الوطنية الأخرى إجمالًا: إعداد مجموعات من البيانات حول المخاطر والأخطار، وحول المؤسّسات الحكومية المحلّية وقدراتها، والبنية التحتية، والفقر، والخصائص الديموغرافية في كلّ مقاطعة. ويُقدِّم كلّ فرع من الصليب الأحمر الفلبيني إلى المركز الرئيسي بياناتٍ خاصّة بمقاطعته. وأثبتَ ذلك فائدته عند تقييم احتياجات الطوارئ للاستجابة لإعصار هايان.

© مولّلي غودينيز/جمعية الصليب الأحمر الوطنية في الفلبين

© سارايا دال–بالتا/الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

1 سياقٌ حافلٌ بالتغيُّرات

ينظر السياق المتغيّر إلى الخلفية التي تؤثّر على التطوُّرات داخل الحركة والقطاع الإنساني والتنموي على نطاقٍ أوسع. فمنذ إطلاق مبادرة تحسين إعداد البرامج، طرأت تغييراتٌ على مستوى العوامل وعلى مستوى الجهات الفاعلة.

تشهد أوجه الضعف والمخاطر تحوُّلًا متواصلًا، ويُشكِّل التوسُّع الحضري ونتائجه عاملًا أساسيًا في ذلك، في حين يُشكِّل تغيُّر المناخ عاملًا آخر. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد الوعي بضرورة فهم الترابط القائم بين العوامل المتعدّدة التي تُولّد الهشاشة، أي كيف يؤثّر العنف والنزاع على الكوارث، وكيف تؤثّر الكوارث على العنف والنزاع، إلى جانب عوامل أخرى مُخِلّة بالاستقرار.

في السنوات الأخيرة، دخلت جهات فاعلة جديدة ميدانَ العمل الإنساني والتنموي، فساهمَ ذلك في زيادة فُرَص التمويل والمعرفة ومضاعفة النتائج، ولكنَّه ولَّدَ في الوقت نفسه سلسلةً من المخاطر. وبالنسبة إلى الجهات المانحة والأبحاث والابتكار والتنفيذ،

ازدادَ عددُ الجهات الفاعلة التي تجهل المبادئ والمعايير الإنسانية أو التي تملك دوافع أخرى مثل المكاسب المالية والمكاسب السياسية السريعة.

الهشاشة والنزاع والكوارث

يعيش حوالى 1.2 مليار شخص في بلدان تُعاني من الهشاشة، بينما يعيش حوالى 800 مليون شخص في بلدان نامية تُسجِّل أعلى معدّلات جرائم القتل.[11] ويتعرّض أكثر من مليارَيْ شخص لشكلٍ من أشكال العنف الشديد في العالم النامي، ويعكس ذلك طبيعة التحدّي التنموي: قد يُعرقِل النزاع والعنف عملية التنمية في الكثير من البلدان أو يقضي اندلاع النزاع على التقدُّم التنموي المُحرَز على مدى سنوات طويلة.

يتركّز الفقر بشكلٍ متزايد في البلدان التي يُحرَم فيها المواطنون من الفُرَص جرّاء الهشاشة والنزاع. ومن المتوقّع أن تتضاعف بحلول العام 2030 نسبة فقراء العالم الذين يعيشون اليوم في بيئات هشّة ومتضرّرة من النزاع.[12] وبغضّ النظر عن المقياس، ينبغي مساعدة هذه البلدان في المقام الأوّل من أجل القضاء على الفقر المدقع بحلول العام 2030 (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).[13]

ساهمَ عددٌ من الكوارث البارزة في الدول الهشّة والمتضرّرة من النزاع في تسليط الضوء أكثر فأكثر على تزامن الكوارث والنزاعات، ومن المتوقّع أن تتزامن الكوارث والنزاعات على نحو متزايد في المستقبل. وقد يؤدّي تغيُّر المناخ والتوسُّع الحضري المتواصل وتقلّبات أسعار المواد الغذائية والصدمات المالية وغيرها من الضغوط إلى تشكيل وتعقيد الاتّجاهات المستقبلية في الترابط بين الكوارث والنزاعات. وثمّة على ما يبدو ارتباطٌ وثيق بين خطر الوفاة من الجفاف، وهشاشة الدولة، وقابلية التأثُّر بتغيُّر المناخ. أمّا الترابط بين خطر الوفاة الناجمة عن الأخطار الطبيعية الأخرى (مثل الأعاصير والزلازل) وهشاشة الدولة، فيبدو أقلّ وضوحًا، لكنَّه كبيرٌ.[14]

أثر الكوارث على النزاع

بالرغم من عدم اتّضاح الصورة تمامًا، تُرجِّح الأدلّة أنَّ الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية ستؤدّي إلى تفاقم النزاعات القائمة. ولا توجد إلّا حالات قليلة عزّزت فيها الكوارث عملية بناء السلام وأسفرت عن حلّ النزاعات. ففي كلِّ سياقٍ معقّد، تتعدّد التفاعلات، فتحدّ الكوارث من بعض محفّزات النزاع وتُساهِم في تفاقم محفّزات أخرى.

---

[11] البنك الدولي 2015. متوفّر عبر الرابط التالي: www.worldbank.org/en/topic/ fragilityconflictviolence/overview#1 .

[12] المرجع نفسه.

[13] المرجع نفسه.

[14] معهد التنمية الخارجية. *عندما تصطدم الكوارث والنزاعات. تحسين الروابط بين القدرة على الصمود في وجه الكوارث ومنع النزاعات When Disaster and Conflict Collide. Improving links between disaster resilience and conflict prevention*. 2013.

تغيُّر المناخ

يُساهِم تغيُّر المناخ في هذا المشهد من خلال دوره كأبرز عامل يُضاعِف المخاطر. فعندما تتفاعل آثار تغيُّر المناخ مع الضغوط الأخرى، يؤدّي هذا المزيج إلى إثقال كاهل الدول الضعيفة، ويتسبّب بالاضطرابات الاجتماعية أو حتّى اندلاع النزاع العنيف. وحتّى الدول التي تبدو مستقرّة فقد تنجرّ إلى عدم الاستقرار إذا ارتفعَ منسوب الضغط بما يكفي أو إذا كانت الصدمة كبيرة جدًا. تظهر سبعة مخاطر تمزج بين المناخ والهشاشة عندما يتفاعل تغيُّر المناخ مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى.[15]

يَصِف تقرير من إعداد مجموعة الدول السبع[16] كيف سيؤثّر تغيُّر المناخ في الضغط على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. ففي حين تعجز المؤسّسات والحكومات عن إدارة الضغط أو امتصاص صدمات المناخ المتغيّر، ستزداد المخاطر التي تُهدّد استقرار الدول والمجتمعات.

ترزح موارد الكوكب المحدودة تحت الضغط، ويشهد الطلب على الغذاء والماء والطاقة ارتفاعًا مطّردًا. وتؤدّي البطالة الواسعة الانتشار والتوسُّع الحضري السريع والتدهور البيئي إلى تقويض الجهود المبذولة للحدّ من الفقر وزيادة التنمية الاقتصادية في بلدان فقيرة متعدّدة. وفي المناطق الهشّة، قد تزداد احتمالات عدم الاستقرار واندلاع النزاعات جرّاء عدم المساواة المتواصلة والتهميش السياسي وعدم استجابة الحكومات. بالإضافة إلى ذلك، سيُضاعف تغيُّر المناخ هذه الضغوط وسيُضعِف قدرة البلدان على تلبية احتياجات مواطنيها.[17]

مخاطر الهشاشة المرتبطة بالمناخ

1. المنافسة على الموارد المحلّية

مع ازدياد الضغط على الموارد الطبيعية، قد تؤدّي المنافسة إلى عدم الاستقرار وحتّى إلى اندلاع النزاع العنيف في ظلّ غياب حلّ فعّال للخلافات.

2. انعدام الأمن المعيشي والهجرة

سيؤدّي تغيُّر المناخ إلى ازدياد انعدام الأمن في صفوف الأشخاص الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية لتأمين سُبُل عيشهم، وقد يدفعهم ذلك إلى الهجرة أو اعتماد طرق غير قانونية لتوليد الدخل.

3. ظواهر الطقس المتطرّفة والكوارث

ستؤدّي ظواهر الطقس المتطرّفة والكوارث إلى مفاقمة مشاكل الهشاشة وإلى زيادة ضعف الأشخاص ومظالمهم، لا سيّما في السياقات المتضرّرة من النزاع.

---

[15] أدلفي، معهد الاتّحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، منظّمة التأهّب الدولي، ومركز ويلسون. مجموعة الدول السبع. *مناخ جديد من أجل السلام: اتّخاذ الإجراءات بشأن المناخ ومخاطر الهشاشة A New Climate for Peace: Taking Action on Climate and Fragility Risks*. 2015.

[16] تضمّ هذه المجموعة سبع دول صناعية رائدة هي: الولايات المتّحدة الأميركية والمملكة المتّحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان وكندا وألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، يُرسِل الاتّحاد الأوروبي ممثّلين عنه إلى جميع الاجتماعات. متوفّر عبر الرابط التالي: www.g7germany.de/Webs/G7/EN/G7-Gipfel_en/FAQs_en/faq_node.html.

[17] المرجع نفسه.

4. تقلُّب أسعار المواد الغذائية وتوفُّرها

سيتسبّب تغيُّر المناخ على الأرجح بتعطيل إنتاج الغذاء في مناطق متعدّدة، وسيؤدّي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتقلُّب الأسواق، ناهيك عن زيادة مخاطر الاحتجاجات وأعمال الشغب والنزاعات الأهلية.

5. إدارة المياه العابرة للحدود

غالبًا ما تُشكِّل المياه العابرة للحدود مصدرًا للتوتُّرات؛ فمع ازدياد الطلب وتأثير المناخ على توفُّر الموارد وجودتها، من المرجّح أن تؤدّي المنافسة على استخدام المياه إلى زيادة الضغط على هيكليات الحوكمة القائمة.

6. ارتفاع منسوب مياه البحر وتدهور المناطق الساحلية

إنَّ ارتفاع منسوب مياه البحر سيُهدِّد قابلية الحياة في المناطق المنخفضة حتّى قبل أن تغمرها المياه، وسيؤدّي ذلك إلى اضطرابات اجتماعية ونزوح وهجرة، في حين قد تتزايد الخلافات حول الحدود البحرية وموارد المحيط.

7. التأثيرات غير المقصودة للسياسات المناخية

مع تطبيق سياسات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من حدّته على نطاقٍ أوسع، ستزداد أيضًا مخاطر التأثيرات السلبية غير المقصودة – لا سيّما في السياقات الهشة.

أثر النزاع والهشاشة على الكوارث

ثمّة أدلّة قاطعة تُشير إلى أنَّ النزاع والهشاشة يزيدان من أثر الكوارث، لا سيّما من خلال زيادة الضعف تجاه المخاطر الطبيعية. في الواقع، يزيد النزاع من مخاطر الكوارث عن طريق إرغام الناس على النزوح إلى مناطق أكثر عُرضة للمخاطر ومن خلال آثاره على الصحّة الجسدية والنفسية وتوفير الخدمات الأساسية وأمن سُبُل العيش. وقد يدفع النزاع الأفراد إلى بيع الأصول، ويزيد بالتالي من تعرُّضهم لمخاطر الكوارث. وفي عدد محدود من الحالات، يمكن للأفراد والجماعات الاستفادة من النزاعات (من خلال ما يُسمَّى باقتصاد الحرب) بطرق تزيد من قدرتهم على الصمود في وجه الكوارث، وتجعلهم أقلّ استعدادًا لتقبُّل مبادرات بناء السلام. ومن شأن النزاع أن يُقوِّض قدرة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على التخطيط وحماية الناس من المخاطر. وقد تُساهِم الحكومات أيضًا في تفاقم المعاناة في مرحلة ما بعد الكارثة عن طريق منع المساعدات لأسباب أمنية أو تخصيص المساعدات الإنسانية لدعم أهداف النزاع.

تميل إدارة مخاطر الكوارث إلى افتراض وجود عقد اجتماعي إيجابي بين الدولة والمجتمع تتبنّى بموجبه الدولة إدارة المخاطر كمصلحة عامّة. وقد تنطبق هذه الحالة في بعض الدول وليسَ في أخرى.

السياق الحضري

يُعَدّ التوسُّع الحضري السريع وتغيُّر المناخ من أهمّ ظواهر القرن الواحد والعشرين. ففي العام 2010، فاقَ عدد سكّان المناطق الحضرية عدد سكّان الأرياف لأوّل مرّة في تاريخ البشرية. وينتقل في كلّ يوم أكثر من 100000 شخص للسكن في الأحياء الفقيرة في العالم النامي.

يُوفِّر التوسُّع الحضري فُرَصًا اجتماعية واقتصادية للمجتمعات والدول، ولكنّه يُشكِّل أيضًا مصدر خطر للكثير من الناس. يعيش حاليًا حوالى 1.5 مليار شخص في مستوطنات غير رسمية وأحياء فقيرة من دون الوصول المناسب إلى الرعاية الصحّية والمياه النظيفة والصرف الصحّي. ويتعرّض عدد كبير منهم لخطر الأعاصير والفيضانات والزلازل والأوبئة والحرائق والحوادث الصناعية، ناهيك عن الجرائم. وينتج الزحف العمراني والتوسُّع العمراني العشوائي عن الإنماء غير السليم، ويؤدّيان إلى ظهور مخاطر كثيرة تُهدِّد حياة الملايين من الناس حول العالم، كما تُهدِّد ملكياتهم وكرامتهم.[18]

وبالإضافة إلى المخاطر المذكورة أعلاه، تسود سمة العنف في المناطق الحضرية. تكشف الدراسات العالمية أنَّ 60 في المئة من إجمالي سكّان المدن في البلدان النامية قد وقعوا ضحايا للجريمة لمرّة واحدة على الأقلّ خلال السنوات الخمس الماضية؛ ويعيش 70 في المئة من هؤلاء في أميركا اللاتينية وأفريقيا. ترافقَ التوسُّع الحضري مع زيادة في مستويات الجريمة والعنف والخروج عن القانون، لا سيّما في العالم النامي. ويُشكِّل العنف المتزايد والشعور المتنامي بعدم الأمان الذي يواجهه سكّان المدن يوميًا تحدّيًا من التحدّيات الرئيسية في أنحاء العالم كافّة. ولقد تفاقمت ظاهرة الجريمة والعنف في بعض البلدان بسبب انتشار الأسلحة وتعاطي مواد الإدمان والبطالة في صفوف الشباب.[19]

علاوةً على ذلك، تتقارب تأثيرات التوسُّع الحضري وتغيُّر المناخ على نحو خطير. تُعَدّ المدن من العناصر الرئيسية المُساهِمة في تغيُّر المناخ: فعلى الرغم من أنَّها تُغطّي أقلّ من اثنَيْن في المئة من سطح الأرض، إلَّا أنَّها تستهلك 78 في المئة من طاقة العالم، وتُنتِج أكثر من 60 في المئة من إجمالي كمية ثاني أكسيد الكربون، فضلًا عن كمّيات كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى، لا سيّما عن طريق توليد الطاقة والمركبات والصناعة واستخدام الكتلة الحيوية. وفي الوقت عينه، تتعرّض المدن والبلدات بشدّة لمخاطر تغيُّر المناخ.[20]

الجهات الفاعلة

أبصرَ نظام العمل الإنساني العالمي النور في أعقاب الحرب العالمية الثانية كاستجابة غربية لتحدّيات إعادة إعمار أوروبا وإنهاء استعمار أراضيها السابقة. ومنذ ذلك الحين، تحوَّلَ تركيزُه إلى العالم النامي، وازدادَ عدد أعضائه، واتَّسَعَ نطاق نفوذه. تتألّف الجهات المانحة بمعظمها من حكومات تنتمي إلى منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو من مجموعات ومواطنين من البلدان الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتؤثّر أيضًا هذه الحكومات في الركيزة الأساسية للشبكة الإنسانية العالمية، والأمم المتّحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصّصة. ويدورُ في فلك هذا النظام عددٌ من المنظّمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تتلقّى الجزء الأكبر من تمويلها من الجهات المانحة الغربية الرئيسية. وتجمع بين مختلف عناصر هذا النظام مبادئ وقناعات مشتركة، أبرزها حياد المساعدات الإنسانية وعدم تحيّزها، وضرورة تقديم الخدمات وفقًا لمعايير محدّدة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة زيادةً في عدد المنظّمات المانحة من البلدان النامية، فضلًا عن توسيع أدوار المنظّمات الإقليمية.[21]

---

[18] الاتحّاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *الشراكة في إطار الحدّ من مخاطر الكوارث الحضرية وإدارتها: دراسة مدينية تجريبية حول الحدّ من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية ومذكّرة مفاهيمية بشأن إدارة الكوارث* :*Partnership on Urban Disaster Risk Reduction and Management Pilot City Study on Urban DRR and DM Concept Note*. 2012.

[19] برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشرية. *السلامة Safety*. متوفّر عبر الرابط التالي: http://unhabitat.org/urban-themes/safety/?noredirect=en_US .

[20] http://unhabitat.org/urban-themes/climate-change/ .

[21] https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-06-16/regime- change-humanitarian-aid .

ومن ناحية التنفيذ، واجهَ نظام العمل الإنساني في السنوات الأخيرة عددًا من التحدّيات الرئيسية والمترابطة في أغلب الأحيان. شملَت هذه التحدّيات إدماج المساعدة الدولية على نحو متزايد في الدول الهشّة والمتضرّرة من النزاعات، وتزايد وتيرة الكوارث وحجمها، والتكاثر السريع للجهات الفاعلة الإنسانية بما في ذلك المنظّمات غير الحكومية القائمة في الاقتصادات الناشئة والمنظّمات الدينية المختلفة، ودخول القطاع الخاصّ إلى ميدان العمل الإنساني والتنموي، فضلاً عن تزايد المشاركة العسكرية. لا تلتزم بالضرورة الجهات المانحة والجهات التنفيذية الجديدة بالمبادئ والمعايير المشتركة؛ إمّا عن جهل أو بسبب السعي وراء غايات تُعتبَر أكثر أهمية، مثل المكاسب الاقتصادية، وزيادة الحصص في السوق، وحسن النيّة تجاه مجموعة معيّنة، والمكاسب السياسية القصيرة الأمد.

عندما تنشأ الاحتياجات الإنسانية من جرّاء الأزمة، تنشر الكثير من الدول قوّاتها المسلّحة للاستجابة لها. يمكن أيضًا تقديم دعم ثنائي للدول المتضرّرة من الكوارث عن طريق نشر دولي للجهات الفاعلة والأصول العسكرية الأجنبية. لقد شهدت السنوات الأخيرة انخراطًا متزايدًا للجيش في الأزمات الإنسانية، وقد نجمَ ذلك غالبًا عن الضغوط من أجل الحفاظ على الاستقرار، والتسييس المتواصل للمساعدة الإنسانية وعسكرتها. وأثارَ ذلك جدلًا واسعًا لأنَّ استخدام المساعدة الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية يتعارض تمامًا مع مفهوم العمل الإنساني الذي يجب أن يكون "إنسانيًا محضًا وحياديًا وغير متحيّز بطبيعته".[22]

علاوةً على ذلك، يشهد القطاع تزايدًا في الجهات الفاعلة من المؤسّسات والشركات المستقلّة بدرجة كبيرة والناشطة إلى حدّ ما في المجال الخيري. وتتعاون الجهات الفاعلة من القطاع الخاصّ مع المنظّمات الإنسانية والتنموية في إطار شراكات في المجال التقني والبحثي، وفي مجال تطوير المنتجات/المفاهيم، وتتضمّن هذه الشراكات أحيانًا دعمًا ماليًا مباشرًا. وتُطبِّق الجهات الفاعلة من القطاع الخاصّ برامجها المجتمعية الخاصّة كجزءٍ من استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما تُقدِّم خدمات (عينية في المقام الأوّل) في العمليات الإنسانية. وفي أغلب الأحيان، لا تُدرِك الجهات الفاعلة من القطاع الخاصّ المعايير والمبادئ المتّفق عليها عالميًا في مجال المساعدات الإنسانية، وتملك عادةً دوافع أخرى لعملها، مثل الظهور وزيادة حصصها في السوق وتعزيز مكاسبها المالية.

ونظرًا إلى ضرورة عمل المنظّمات الإنسانية والعسكرية في المجال عينه من دون المساس بالطابع المدني للمساعدات الإنسانية، والسعي عند الاقتضاء إلى تحقيق أهداف مشتركة، لا بدَّ من أن تُساهِم نتائج الشراكات مع الجهات الفاعلة من القطاع الخاصّ في حماية المبادئ الإنسانية وتعزيزها، وتجنُّب المنافسة، والحدّ من التباينات. وتُعطي التجارب الأخيرة في إطار عملية الإيبولا في غرب أفريقيا أمثلةً حول كيفية القيام بذلك من دون المساس باستقلالية المنظّمات الإنسانية غير العسكرية وحيادها.

---

[22] متكالف ف، هايسوم س، وغوردون س. *الاتّجاهات والتحدّيات في تنسيق العمل الإنساني المدني–العسكري: مراجعة الأدبيات Trends and challenges in humanitarian civil–military coordination: A review of the literature*. ورقة عمل فريق السياسات الإنسانية (HPG). أيّار/مايو 2012؛ سفوبودا إ. *التفاعل بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية: إلى أين نتّجه من هنا؟ The interaction between humanitarian and military actors: where do we go from here?* معهد التنمية الخارجية. 2014.

© سام سميث/الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

© فلاديمير روداس/الصليب الأحمر الإكوادوري

2 النزاع والعنف اليوم

استُمِدَّت مبادرة تحسين إعداد البرامج نتيجة حالات الاستجابة للنزاعات، وتطوَّرَت لتُصبح أداة ذات صلة بأنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في السياقات كافّة. ركَّزَت في المقام الأوّل على كيفية تجنُّب إلحاق الضرر وتفادي زيادة حدّة التوتّرات والنزاعات (المُحتمَلة)، لا سيّما عند الاستجابة في حالات النزاع ومرحلة ما بعد النزاع.

ينبغي أن تبقى العناصر الأساسية لمبادرة تحسين إعداد البرامج، ومبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، وتحليل السياق، والمشاركة المجتمعية، جزءًا لا يتجزّأ من عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في سبيل تعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

ترتبط برامج القدرة على الصمود، في سياق عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر وعدد كبير من المنظّمات الأخرى، بالحدّ من مخاطر الكوارث وقضايا الصحّة العامّة في الأنشطة الطويلة الأمد. ومع ذلك، ينبغي اتباعها أيضًا في أنشطة الإنعاش (المبكر) في أعقاب النزاعات والكوارث. فالجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تُنفِّذ استجاباتها في حالات النزاع المستمرّة، وحالات ما بعد النزاع، وفي السياقات الهشّة حيث تتدنّى مستويات التماسك الاجتماعي، وحيث من السهل أن تتحوّل التوتّرات إلى عنفٍ ونزاع.

وبالإضافة إلى الترابط بين الكوارث والنزاعات، تغيَّرَت كذلك طبيعة العنف والنزاع.

العنف

تشهد طبيعة العنف تغيُّرًا جذريًا. فلقد تراجعَ بشكل كبير عددُ النزاعات العنيفة بين أطراف تابعة للدول خلال السنوات الماضية، واتّخذت معظم النزاعات الدولية اليوم شكل نزاعات داخلية تدور بين حكومة الدولة ومجموعة مسلّحة أو أكثر من غير الدول للاستحواذ على

صلاحيات الحكومة أو السيطرة على أرض معيّنة. إذًا، ازدادَ عدد النزاعات بين أطراف غير تابعة للدول، ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء تضمّ أكبر عدد من هذه النزاعات وتُسجِّل أعلى حصيلة من القتلى نتيجةً لهذه النزاعات. في المقابل، ازدادَت مؤخّرًا النزاعات بين كارتلات المخدّرات في الأمريكتَيْن وباتت أكثر فتكًا من حيث عدد الضحايا. ومنذ العام 2011، تخطّت الأمريكتان منطقة وسط آسيا وجنوبها لتحتلّ المرتبة الثانية من حيث أكبر عدد من الوفيات التراكمية في الفترة الممتدّة بين 1989 و2011.

وتزداد مع ذلك مستويات العنف الاجتماعي وانعدام الأمن والتفكّك الاجتماعي في الكثير من المجتمعات والبلدان. تترافقُ دوافع العنف مع مزيجٍ من الانقسامات الاجتماعية والتشرذمات على مستوى المجموعات المسلّحة. وتطغى هذه الانقسامات والتشرذمات على دوافع العنف، وغالبًا ما ترتبط بأنشطة اقتصادية غير مشروعة. وفي بعض الأحيان، تُسجَّل في البلدان التي لا تشهد نزاعات مستوياتٌ مرتفعة من العنف وانعدام الأمن، بنسبةٍ تتجاوز البلدان التي تُمزّقها الحروب.[23]

تختلف أسباب العنف وديناميكياته في كلّ سياق، وقد تتغيّر وتتبدّل مع مرور الوقت. ولكنْ، تشمل السمات المشتركة: انهيار سيادة القانون والحوكمة، وارتفاع مستويات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتفكّك الاجتماعي، وسياسات الهوية العدائية، والبطالة لدى الشباب، ويترافق ذلك مع انتشار الأسلحة الصغيرة على نطاقٍ واسع وبروز الجريمة المُنظَّمة. أمّا دوافع العنف وانعدام الأمن الأخرى فتتضمّن الفساد واقتصادات الحرب والقضايا الثقافية وحركة السكّان.

يُخلِّف العنف وانعدام الأمن أثرًا اجتماعيًا كبيرًا، لا سيّما بالنسبة إلى النساء. تُشير الأدلّة في حالات النزاع إلى تزايُد استهداف المدنيين واستخدام الاغتصاب كأسلوب حرب، على غرار ما يجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلًا. وفي العديد من سياقات النزاع *وسياقات اللا نزاع*، يُقابَل ارتفاع مستويات العنف في المجتمع بازدياد العنف المنزلي والجنسي. وتُشير الأبحاث إلى أنَّه مع انخفاض مستويات العنف العام في أعقاب النزاع، يبقى العنف المنزلي عند مستويات النزاع لسنواتٍ متعدّدة في مرحلة ما بعد النزاع.[24] ويؤدّي الشعور بانعدام الأمن الذي يولّده العنف المنزلي إلى اختلال الروابط الاجتماعية التي تُشكِّل أُسُس الأمن المجتمعي والتعايش السلمي في المجتمعات. وقد يُسبِّب انهيار التماسك الاجتماعي وتآكل رأس المال الاجتماعي ارتفاعًا في مستويات انعدام الأمن أو قد ينجم عنه. وفي حال وجود رأس المال الاجتماعي في البلدان الهشّة، فغالبًا ما يتّخذ طابعًا *جامعًا* إذ يُحافِظ على تماسك مجموعة ذات هوية محدّدة في المجتمع (سواء كانَت فئةً إثنية أو مجموعة سياسية أو عصابة) (وقد يُهمِّش المجموعات الأخرى)، بدلاً من *ربط* المجموعات المختلفة ببعضها بعضًا.[25]

التماسك الاجتماعي

إنَّ الهدف 3 من الأهداف الاستراتيجية الخاصّة *بالاستراتيجية حتّى عام 2020* يُعزِّز الإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام. يرتبط الإدماج الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على الصمود ويهدف إلى تحسين مشاركة الأفراد وانخراطهم في المجتمع، لا سيّما أولئك الذين يتعرّضون لقيود منهجية تحرمهم من الوصول إلى الموارد والفُرَص والحقوق بسبب التمييز.[26]

تتمحور تدابير الإدماج الاجتماعي حول تحسين ظروف ووضع الأفراد والجماعات المستبعدة أو المهمّشة. وتستند قدرة المجتمع على الصمود إلى التماسك الاجتماعي ومستويات القدرة على الصمود الفردية الخاصّة بأفراد هذا المجتمع.

بالتالي، ستُساهِم تدابير الإدماج الاجتماعي الفعّالة والناجحة، مع مرور الوقت، في تعزيز رفاه الأفراد أو الجماعات وكرامتهم وقدرتهم على الصمود، وستُساهم أيضًا في تعزيز التماسك العام وبالتالي قدرة المجتمع نفسه على الصمود.

---

[23] ملخّص الأمن البشري للعام Human Security Brief 2008؛ تقرير الأمن البشري 2013.

[24] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. مؤشّر التماسك الاجتماعي والمصالحة .Social Cohesion and Reconciliation (SCORE) Index.

[25] المرجع نفسه.

[26] تعريف عملي مقتبس من مسودّة النهج الاستراتيجي للإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام، التي لا تزال قيد الإعداد حاليًا – ومن المتوقّع إنجازها في أواخر العام 2016.

إنَّ الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تُشجّع الإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام بطرق متعدّدة، منها الحدّ من مواطن الضعف والتعرّض للعنف (سواء كانَ ناجمًا عن أعمال عدائية مسلّحة أو عنفًا وتوتّرًا مجتمعيًا أو بين الأفراد، مثل تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي في أعقاب الكوارث). تعمل الجمعيات الوطنية أيضًا على تعزيز القدرة على الصمود وقدرات الأفراد والمجتمعات على مواجهة العنف وتعزيز الاستجابات المجتمعية الرامية إلى إعادة تأهيل المتضرّرين من العنف ودعمهم (من المجتمعات أو الأفراد).

يُشكِّل التماسك الاجتماعي إحدى خصائص المجتمع القادر على الصمود، وذلك وفق إطار القدرة على الصمود التابع للاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. يرتبط هذا المصطلح ارتباطًا وثيقًا برأس المال الاجتماعي الذي يشمل النساء والفتيات والفتيان والرجال والمجتمعات، فضلاً عن مراعاة ظروف النزاع. يَصِف إطار القدرة على الصمود الذي وضعه الاتّحاد الدولي كيفية مساهمة أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر النموذجية في تعزيز التماسك الاجتماعي. وبالنسبة إلى الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يرتبط التفعيل بالإدماج الاجتماعي للأفراد والجماعات المُستبعَدين والمهمّشين كما يرد أعلاه – بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمنع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له وإرساء ثقافة السلام.

تُشير التعاريف الأخرى إلى نوعية التعايش بين الأفراد داخل جماعاتهم الخاصّة والمؤسّسات المحيطة بهم، ورفاه أعضائها كافّة، والحدّ من التفاوتات، وتجنُّب التهميش.[27] أما تعريف منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتماسك الاجتماعي فيشمل ثلاثة أبعاد رئيسية هي: تعزيز التماسك من خلال بناء شبكات العلاقات والثقة والهوية بين المجموعات المختلفة؛ ومكافحة التمييز والاستبعاد وعدم المساواة المفرطة؛ وتمكين الحراك الاجتماعي صعودًا.[28]

بحسب مفهوم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ينقسم التماسك الاجتماعي إلى بُعدَيْن رئيسيَّيْن:

- تمتين العلاقات الاجتماعية وتعزيز التفاعلات والروابط (رأس المال الاجتماعي).
- الحدّ من التفاوتات وأوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.

لكنَّ التماسك الاجتماعي (على غرار الإدماج الاجتماعي) هو مفهومٌ غامض، فمن الأسهل أن نفهمه من خلال غيابه، وليسَ من خلال تعريفه. يؤدّي غياب التماسك الاجتماعي إلى تزايد التوتّر الاجتماعي، والجرائم العنيفة، واستهداف الأقلّيات، وانتهاك حقوق الإنسان، والنزاع العنيف في نهاية المطاف. يقوم التماسك الاجتماعي على التسامح واحترام التنوّع (من حيث النوع الاجتماعي والسنّ،[29] والإعاقة، والدين، والعرق، والوضع الاقتصادي، والميول السياسية، والميول الجنسية) – على مستوى المؤسّسات والأفراد. ويقوم الإدماج الاجتماعي على اعتماد عمليات وتدابير على المستوى الأفراد والمجتمع المحلّي والمجتمع الأوسع، لمعالجة آثار غياب التماسك على الأشخاص المُستبعَدين والمهمّشين. ويتداخل ذلك مع دوافع النزاع والعنف، ويرتبط من دون شكّ غياب التماسك الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بالنزاع والعنف.

مراعاة ظروف النزاع

لا يُشكِّل النزاع، أو التوتّرات وانعدام الأمن، ظاهرةً مدمّرة أو سلبية بطبيعتها. فإذا جرى الفصل بين النزاع والعنف، يمكن تحديد الفُرَص التي تخوّله أن يصبح قوّةً للتغيير الإيجابي. يُعَدّ هذا التمييز الأساسي جزءًا هامًّا من التفكير المُراعي لظروف النزاع.

---

[27] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة .Social Cohesion and Reconciliation (SCORE) Index.

[28] منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. المؤتمر الدولي حول التماسك الاجتماعي والتنمية.

[29] النوع الاجتماعي والسنّ كمُحدِّدات شاملة، وما تبقّى كمجموعة فرعية.

- إنَّ فُرَص التغيير الإيجابي التي تنتج عن النزاع تشمل التوعية بشأن أوجه الظلم الكامنة أو أشكال العنف المنهجية والهيكلية التي ظلَّت دفينة أو من دون معالجة.
- تستطيع المجموعات المهمّشة أو المُستبعَدة توجيه هذا الوعي وترجمته إلى أشكال غير عنيفة من التعبئة الاجتماعية التي تُطلِق عمليات التغيير الاجتماعي. ويوفّر ذلك سبيلًا أفضل لتحقيق الأمور أو نُظُمًا وهياكل مُحسَّنة ومُعزَّزة تَحُدّ من مستويات العنف الهيكلي.

تتأثّر أُسُس التصوُّرات ووجهات النظر المتباينة التي قد تولّد التوتّرات وانعدام الأمن والنزاع بما يلي:

- *الهويات الفردية والجَماعية المتنوّعة والفريدة* التي تُشكِّل الطريقة التي نرى فيها أنفسنا والآخرين والعالم من حولنا.
- *التجارب وطرق التنشئة المختلفة* تُساهِم أيضًا في النظر إلى الأمر نفسه من وجهات نظر مختلفة.
- *النوع الاجتماعي* – يؤثّر النزاع والعنف في النساء والرجال على نحو مختلف ويؤثّر بالتالي بشكلٍ مباشر في وجهات نظرهم وأولوياتهم واستجاباتهم للنزاع والعنف.
- *القيم* – ما هو مهمّ بالنسبة لي ولنا وللآخرين.
- *السلطة والمساواة* – مدى الوصول والتأثير الذي يتمتّع به الفرد أو المجموعة بالنسبة إلى الآخرين.
- *الثروة* – امتلاك الأموال والملكيات والوصول إليها، ومن ضمنها الأراضي، وغالبًا ما يؤدّي ذلك إلى مستويات غير متكافئة من الامتيازات وإمكانية الوصول إلى الفُرَص.
- *النُظُم والهياكل* – التي تُنشئ وتُديم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستويات المساواة/عدم المساواة بين الأشخاص، وتُعزِّز أو تعرقل التماسك الاجتماعي والتنمية والتحوُّل.

إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين

يرتبط الوصول إلى المساعدات الإنسانية ارتباطًا وثيقًا بتطبيق العمل الإنساني المبدئي والحماية والمساءلة. يُقدِّم إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين الذي طوّرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر مجموعةً من الإجراءات والتدابير التي تستطيع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر اتّخاذها لزيادة القبول والأمن والوصول إلى السكّان المتضرّرين. "إنَّ إطار العمل يُساعِد الجمعيات الوطنية على الاستعداد للتحدّيات والأولويات الخاصّة بالسياق والاستجابة لها، وبالتالي تخفيض وتخفيف الخطر الذي قد تواجهه في السياقات الحسّاسة وغير الآمنة، وكسب الثقة والقبول على مستوى الأشخاص والمجتمعات ذات الاحتياجات الإنسانية، كما على مستوى الأشخاص الذين يتحكّمون أو يؤثّرون على درجة الوصول".[30]

طُوِّرَ في المقام الأوّل إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين ليُطبَّق في سياقات حسّاسة وغير آمنة، حيث قد يُعيق العنف أو خطر العنف الوصول إلى الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الإنسانية ويُعرِّض حياة الموظّفين والمتطوّعين للخطر، وفقًا لمهمّة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا يخلو الأمر، في زمن السلم أيضًا، من بعض الحالات التي تتضمّن عناصر حسّاسة ينبغي الاستعداد لها وإدارتها بعناية.

يتألّف إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين من ثمانية عناصر مترابطة ومتداخلة تُشكِّل جزءًا من حلقةٍ متواصلة.

---

[30] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. *مدخل إلى إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين*. ص. 2. 2015. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.icrc.org/en/publication/4226-safer- access-introduction.

يُضفي إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين الطابع المؤسّسي على *تحليل السياق* بهدف فهم الأسباب الجذرية للعنف. قد تتعدّد الأسباب الكامنة وراء اللجوء إلى العنف في سياقٍ معيّن، وقد تتنوّع وتتشابك وقد تتعلّق بالسلطة و/أو السياسة و/أو الوصول إلى الموارد، بما في ذلك الموارد المالية والطبيعية والأرض. وقد تشمل أبعادًا إضافية مثل العرق أو الدين. ومن الضروري فهم التاريخ والأسباب الجذرية فضلًا عن الأساليب والأسلحة والآثار الجغرافية، لأنَّ هذه العوامل تؤثّر في بيئة العمليات بأكملها. وتُحدِّد هذه العوامل على وجه الخصوص السكّان الأكثر ضعفًا، واحتياجاتهم من حيث المساعدة والحماية، واستجابة الجمعية الوطنية. لذلك، سيُشكِّل اكتساب هذا الفهم جزءًا أساسيًا في عملية تقييم السياق والمخاطر.

ليسَ من السهل تقديم الخدمات مع احترام المساءلة أمام السكّان المتضرّرين في الوقت عينه، ووفقًا للمبادئ الإنسانية، في البيئات المتغيّرة التي تزداد تعقيدًا. من الضروري وضع أُسُس سليمة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل التطوير التنظيمي وبناء القدرات، والتأهُّب لحالات الطوارئ، والاستجابة. ويمكن دعم ذلك من خلال نُهُج وأدوات متعدّدة طوّرها الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مثل عملية تقييم القدرات التنظيمية الشاملة والمصادقة عليها (OCAC) والتقييم الذاتي للجمعية الوطنية المتأهّبة (WPNS).

إنَّ معظم المفاهيم التي يقوم عليها إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين ليست جديدة بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأنَّها تتعلّق بأعمال كثيرة مألوفة في مجال التطوير التنظيمي وبناء القدرات. فهناك عدد كبير من الإجراءات التي يوصي بها إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين، والتي تُشكِّل أيضًا متطلّبات والتزامات واضحة للجمعيات الوطنية إذ تنصّ عليها السياسات والقرارات التي اعتمدتها الحركة، وينبغي بالتالي أن تُشكِّل إجراءات قياسية. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ تطبيق إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين هو عملية مستمرّة. ويجب أن تستجيب الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دائمًا إلى السياقات والاحتياجات المتطوّرة.

تُعَدّ المبادئ الأساسية السبعة جزءًا لا يتجزّأ من التطبيق الناجح للإطار، لا سيّما مبادئ الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال. وتُشدِّد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أنَّ الالتزام التشغيلي الصارم بهذه المبادئ ضروري لتحسين صورة الجمعية بنظر جميع المعنيّين.

إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين والحماية

يُدرِك إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين أنَّه إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدة، تشمل مهام الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حماية الأشخاص والمجتمعات المتضرّرة. يعتمد إطار الوصول المأمون تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر للحماية: "جميع الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقًا لنصّ مدوّنة القوانين ذات الصلة ومضمونها، أي قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. يتعيّن على منظّمات حقوق الإنسان والمنظّمات الإنسانية القيام بهذه الأنشطة من دون تحيّز (وليس على أساس العرق أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو النوع الاجتماعي)"[31] – ويتوافق ذلك مع تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الوارد أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، يُشير إطار الوصول المأمون إلى مبادئ الحماية الخاصّة بمشروع اسفير والتي ينبغي أن تستند إليها جميع الأعمال الإنسانية. ويوصي إطار الوصول المأمون بأن تنظُر الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقديم تدريب مناسب لموظّفيها ودعم أعمال تنفيذ أنشطة الحماية للسكّان المتضرّرين من خلال هياكل تنظيمية مناسبة.

استُخرِجَ هذا النصّ أو اقتُبس بمعظمه من *مدخل إلى إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين* الخاصّ باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

---

[31] المرجع نفسه.

العناصر الثمانية لإطار الوصول المأمون إلى المستفيدين

1. تقييم السياق والمخاطر

تفهم الجمعيات الوطنية بوضوح الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المترابطة في بيئة العمل المتطوّرة، والمخاطر الكامنة فيها، التي تُشكِّل القاعدة الأساسية لمنع هذه المخاطر وإدارتها.

2. الأساس القانوني والسياسي

تملك الجمعيات الوطنية صكوكًا قانونية وتشريعية سليمة وتضع سياسات تُوفّر أساسًا تستند إليه لتنفيذ مهامها وأدوارها الإنسانية بالتوافق مع سياسات الحركة والقانون الإنساني الدولي والتشريعات المحلّية.

3. قبول المنظّمة

حقّقت الجمعيات الوطنية درجة عالية من القبول في صفوف أصحاب المصلحة الرئيسيّين من خلال توفير مساعدة إنسانية ذات صلة تُراعي ظروف السياق، وحماية الأشخاص والمجتمعات بطريقة تتوافق مع المبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى.

4. قبول الفرد

حقّق الموظّفون والمتطوّعون درجة عالية من القبول في صفوف أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال العمل بطريقة تتوافق مع المبادئ الأساسية وسياسات الحركة الأخرى.

5. تحديد الهوية

تتّخذ الجمعيات الوطنية جميع الخطوات اللازمة لحماية وتعزيز هوية المنظّمة المرئية وهوية موظّفيها ومتطوّعيها.

6. التواصل والتنسيق على المستوى الداخلي

تُنفِّذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات اتّصال وتنسيق داخلية مُصمَّمة جيّدًا، فيُعزِّز ذلك التنسيق مع عناصر الحركة الأخرى.

7. التواصل والتنسيق على المستوى الخارجي

تُنفِّذ الجمعيات الوطنية استراتيجيات وآليات اتّصال وتنسيق خارجية مُصمَّمة جيّدًا، فيُعزِّز ذلك التنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية.

8. إدارة مخاطر الأمن التشغيلي

تتولّى الجمعيات الوطنية المسؤولية والمساءلة في ما يتعلّق بسلامة الموظّفين والمتطوّعين وأمنهم من خلال إنشاء وتنفيذ نظام خاصّ وهيكلية محدّدة لإدارة مخاطر الأمن التشغيلي.

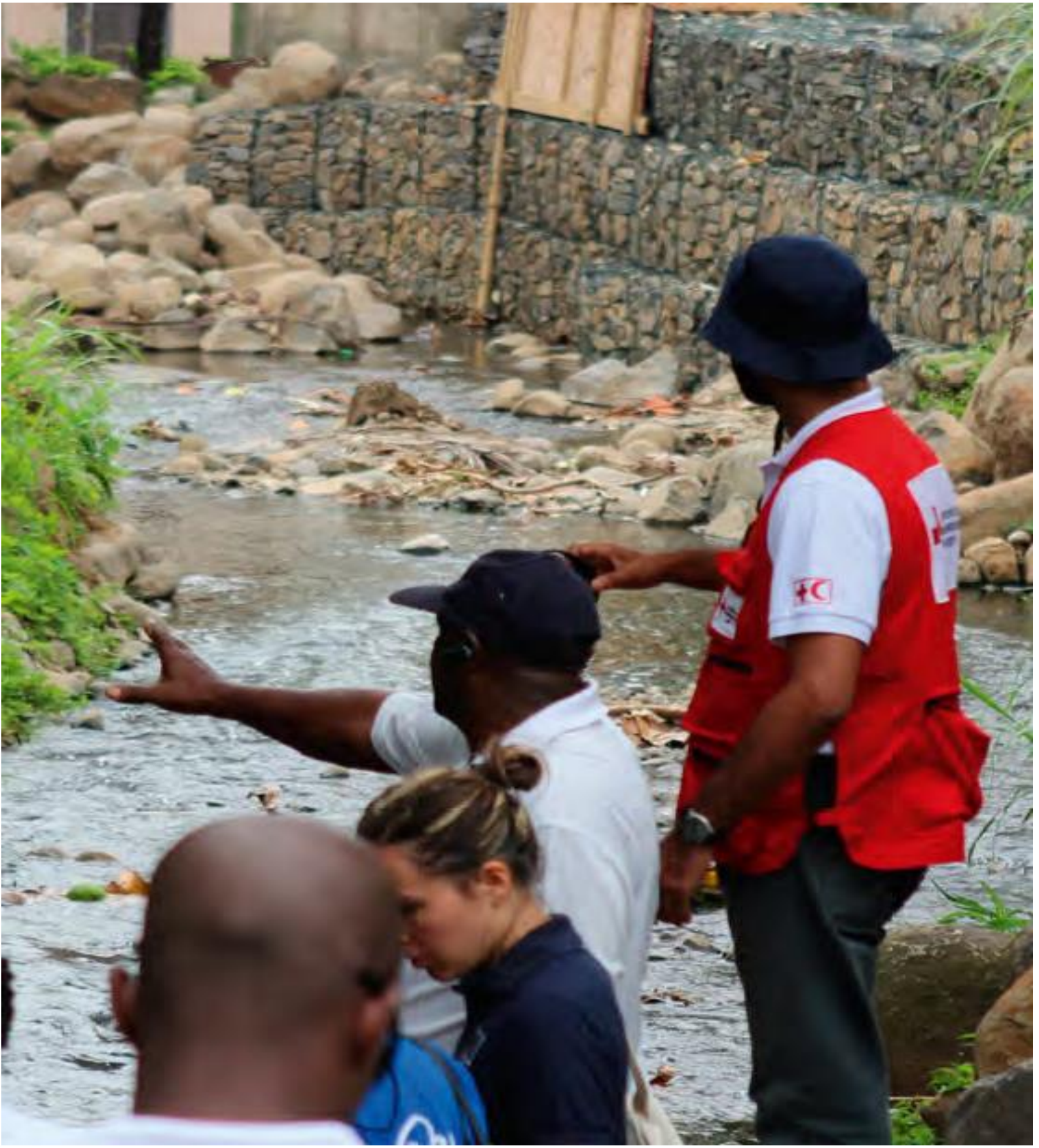

© الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

© ماركوس هيشينبرغر/الصليب الأحمر النمساوي

3 العمل الإنساني والحماية والمساءلة

العمل الإنساني المبدئي

إنَّ *مدوّنة قواعد السلوك الخاصّة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظّمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة في حالات الكوارث* هي خيرُ دليلٍ على التأمُّل الذاتي داخل المجتمع الإنساني استجابةً للنموّ السريع في الإجراءات المُنفَّذة في البلدان المتضرّرة من النزاعات خلال التسعينيات. تميَّزَت هذه الفترة باتّجاهَيْن محدّدَيْن: أوّلًا، الرغبة المتزايدة وقدرة الأطراف الخارجية على مساعدة المعرّضين للخطر، كما يظهر من خلال توسيع النظام الإنساني والتمويل؛ ثانيًا، المخاطر المتزايدة التي تشكّلها حالات الطوارئ المعقّدة على النزعة الإنسانية. يرتبط الاتّجاه الثاني بالعواقب غير المقصودة للعمل الإنساني حيث قد تعمل المنظّمات في نفس الوقت على تحسين رفاهية السكّان المتضرّرين وتقليلها عن غير قصد بسبب إجراءات أخرى. في الكثير من الحالات التي وقعَ فيها ضررٌ غير مقصود، لم يتمّ الالتزام بالمبادئ، ما يطرح أسئلة مهمّة حول كيفية تطبيق إطار أخلاقي كهذا والالتزام به بشكل أفضل. وساهمت هذه المداولات في تشكيل الكثير من المناقشات والأطر الفرعية للعمل الإنساني . وفي الوقت عينه، كان تزايد الاعتراف بالحاجة إلى تحسين إدارة العمل الإنساني ومراقبته وتعزيز المساءلة. وقد استمرّ هذا الاتّجاه مع زيادة المساعدات من

حيث القيمة الحقيقية وتوسُّع النظام الإنساني[32].

أصبحت المبادئ الأساسية الأربعة الأولى التي يعتمدها الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي المبادئ الإنسانية للقطاع بأكمله. إنَّ المبادئ الإنسانية متأصّلة في القانون الإنساني الدولي وقد أعادت التأكيد عليها قرارات الأمم المتّحدة المختلفة. علاوةً على ذلك، تندرج هذه المبادئ في أُطُر طوّرتها المنظّمات الإنسانية لإرشادها في عملها اليومي؛ منها مثلًا مدوّنة قواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومشروع اسفير. وقامَ عددٌ كبير من المنظّمات غير الحكومية منذ ذلك الحين بدمج المبادئ في سياساتها وإجراءاتها. وبالتالي، فإنَّ المبادئ ليست مجرّد مفهوم نظري أو أيديولوجي، ولكنّها تعكس الالتزامات التي تعهّدت بها الدول وتُطبّقها المنظّمات للوصول بأمان إلى السكّان المحتاجين، ولفت الانتباه إلى مواطن الضعف، والتفاوض مع المجتمعات والجهات المعنيّة المحلّية والدولية (المدنية أو العسكرية). وعلى الرغم من أنَّ الأُطُر القانونية والسياساتية تدعم المبادئ الإنسانية واستخدامها اليومي من قِبَل المنظّمات، إلَّا أنَّ التحدّيات الحرجة لا تزال تُعرقل تنفيذها. ولا تتحمّل المنظّمة وحدها المخاطر المرتبطة بقرارات تحديد المبادئ ذات الأولوية، بل يتحمّلها أيضًا المجتمع الإنساني ككلّ. فعندما تُعطي إحدى المنظّمات الإنسانية الأولوية لأحد المبادئ (أو تتنازل عنه)، قد يكون لهذا القرار تأثير على تصوّر المجتمع الإنساني الأوسع ومعاملته[33].

وعلى الرغم من أنَّ الالتزامات بالمبادئ الإنسانية مبنيّة على أُطُر قانونية وسياساتية، إلَّا أنَّه لا يزال من الصعب التوفيق بينها وبين الوقائع التنفيذية، سواء داخل المجتمع الإنساني أو خارجه. من خلال اعتماد تدابير لتحقيق تناسق أكبر في تفسير المبادئ وعملية اتّخاذ القرارات اللاحقة، يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية تحقيق تقدُّم ملحوظ لناحية تعزيز العمل المبدئي. ولا شكَّ في أنَّ نهج "لا ضرر ولا ضرار" هو أحد النُهُج التي تستند إلى المبادئ الإنسانية.

الحماية

إنَّ حماية الأشخاص المتضرّرين من الأزمات والكوارث الإنسانية هي الركن الأساسي في العمل الإنساني. وتشمل الحماية جميع الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق جميع الأفراد وفقًا للقانون الدولي – القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين – مع مراعاة العمر والنوع الاجتماعي والخلفيات العرقية والاجتماعية والوطنية والدينية أو غيرها.[34]

وقد نشأ جدلٌ كبير حول معنى الحماية في العمل الإنساني. تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من وكالات الأمم المتّحدة والوكالات الدولية الأخرى بوظائف الحماية، ويُعتبر انتشار مفاهيم الحماية اليوم جزءًا من المشهد الإنساني الأوسع. ويتمثّل التحدّي الذي يواجه المجتمع الدولي الإنساني والإنمائي في التأكّد من أن تؤدّي الاختلافات في فهم مفهوم الحماية إلى تعزيز المساعدة المقدّمة إلى السكّان المتضرّرين بدلاً من تقييدها. على وجه الخصوص، تظهر

---

[32] المجلس النرويجي للّاجئين ومجموعة السياسات الإنسانية. دعم مبادئ العمل الإنساني. 2012.

[33] المرجع نفسه.

[34] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. بيان حول مركزية الحماية. 2013.

الحاجة إلى تحليلات واستراتيجيات وآليات مساءلة أكثر اتّساقًا وتكاملًا بشأن الحماية بين الجهات الفاعلة. ومن الضروري الاستفادة من الأدوار التكميلية لمختلف الجهات الفاعلة في سبيل تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الحماية. ومن المهمّ أيضًا ضمان أن يتمثّل جوهر أيّ مفهوم للحماية في فهم السكّان المتضرّرين لما قد تعنيه الحماية في سياق معيّن[35].

بغضّ النظر عن طبيعة الوضع، فإنَّ الغرض من أنشطة الحماية هو إنقاذ الأرواح وضمان السلامة والأمن وتخفيف المعاناة واستعادة كرامة السكّان المتضرّرين. لذلك، قد تكون أنشطة الحماية وقائية أو مستجيبة أو علاجية أو قائمة على بناء البيئة، وذلك حسب السياق. ويمكن أن تتضمّن استجابة الحماية أيضًا سلسلةً من التدخّلات، ونادرًا ما تكون حدثًا منفردًا. لذلك، فإنَّ التحليلات المتماسكة والمترابطة لمخاطر الحماية ضرورية لضمان التكامل في أنشطة الحماية.

في الممارسة العملية، لا يقتصر تقديم الحماية على دعم الحقوق والمعايير القانونية، ويجب تعريفه ليشمل جميع الأنشطة التي يتمّ من خلالها تأمين حقوق الشخص. بعبارة أخرى، إذا كانَ لا بدّ أن توضع الحماية في صميم العمل الإنساني، فينبغي الربط بين الحقوق الممنوحة بموجب القانون الوطني والإقليمي والدولي وأنشطة المساعدة التي ستعزّز حماية هذه الحقوق. فالحماية وتوفير الخدمات ليسا قطاعَيْن أو نشاطَيْن منفصلَيْن: *فإنَّ المساعدة والخدمات هي وسيلة لتحقيق نتائج الحماية للأشخاص، بينما ستؤثّر شواغل الحماية على كيفية تحديد المساعدة المناسبة وتحديد الأولويات وتقديمها – بما في ذلك المساعدة التي يحدّدها السكّان المتضرّرون أنفسهم.*[36]

تتحمّل الدول المسؤولية الأساسية عن حماية الأشخاص المتضرّرين من الأزمات الإنسانية، فضلاً عن تسهيل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المتضرّرين إذا كانت الدولة نفسها غير قادرة على الحماية أو غير راغبة في ذلك. وفي حالات النزاع المسلّح، تكون أطراف النزاع من غير الدول مُلزَمة أيضًا بحماية الأشخاص المتضرّرين، وفقًا للقانون الإنساني الدولي. وحيثما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية، فقد يكون من الضروري تقديم الدعم من قِبَل المجتمع الدولي. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع بعض وكالات الأمم المتحدة، مثل المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف والمفوّضية السامية لحقوق الإنسان، مُكلَّفة بمسؤوليات الحماية. وقد يكون للمنظّمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورٌ في الحماية. وسيستند ذلك إلى خبرتها الإنسانية الخاصّة وفقًا للتشريعات الوطنية في الدولة المعنيّة وبما يتماشى مع المبدأ العام القائل بأنَّ الأفراد والجماعات، فضلًا عن الدول، يتحمّلون مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

لدى جميع السكّان المتضرّرين طرقهم الخاصّة في توفير الحماية لأنفسهم أو تعزيزها. وللمجتمعات مؤسّساتها وأنظمة الدعم واستراتيجيات الحدّ من المخاطر وآليات الشفاء الخاصّة بها. والهدف من العمل الإنساني ليس الاستعاضة عن

---

[35] مفوّضية شؤون اللاجئين. وضع الحماية في صميم العمل الإنساني:
مداخلة في القمّة العالمية للعمل الإنساني. 2015.
متوفّر عبر الرابط التالي: http://www.refworld.org/pdfid/557ea67c4.pdf

[36] المرجع نفسه.

آليات الحماية المجتمعية هذه، بل دعمها وتسهيلها.

إنَّ وضع الحماية في صميم الاستجابات الإنسانية يتطلّب قدرات وموارد مخصّصة ومفهومًا ديناميكيًا لتقديم الحماية وتعزيز الأُطُر المعيارية، بالإضافة إلى القيادة والتنسيق:

- وصول المساعدات الإنسانية: وصول الأشخاص المتضرّرين إلى المساعدة والحماية في الممارسة العملية. عندما تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في توفير ذلك، يتمّ ضمان وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى السكّان المتضرّرين من النزاعات أو الكوارث، بما يتماشى مع المبادئ الدولية.
- تحليل العمر والنوع الاجتماعي والتنوّع: المساعدة الإنسانية المُصمَّمة خصّيصًا لمراعاة القدرات والاحتياجات المختلفة، فضلاً عن المخاطر التي تواجهها شرائح مختلفة من السكّان المتضرّرين. يتطلّب ذلك مراعاة مواطن الضعف المحدّدة، بما فيها تلك التي تعاني منها النساء والفتيات والفتيان والرجال والمجموعات مثل النازحين داخليًا وكبار السنّ والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة والأشخاص المنتمين إلى أقلّيات عرقية وجنسية ودينية وأقلّيات أخرى.
- المساءلة والحماية المجتمعية: مساءلة الجهات الفاعلة الإنسانية أمام الأشخاص المتضرّرين من الأزمات الإنسانية بحيث تنعكس أولوياتهم واحتياجاتهم بالكامل في أيّ برامج وأنشطة، ويشاركون في صنع القرار. فتعزيز آليات الحماية المجتمعية لتمكين المتضرّرين من ممارسة حقوقهم وتلبية احتياجاتهم هو أولوية[37].

الحماية والصليب الأحمر والهلال الأحمر

غالبًا ما تتمتّع الجمعيات الوطنية بصلاحيات أوسع لا تُركّز على تخفيف المعاناة فحسب، ولكن أيضًا على معالجة الأسباب الجذرية من خلال التنمية والإغاثة وجدول أعمال التغيير الاجتماعي. وبفضل البناء على نهج الصمود، يمكن للمجتمعات التعامل بشكل أفضل مع العنف والتعافي منه. في هذا الإطار، تتمتّع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية بفرصة فريدة لبناء إطار عمل تكميلي للحماية المجتمعية.[38]

لا يعتمد الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعريفَه الخاصّ للحماية، لكنّه يلتزم بمشروع اسفير وميثاقه الإنساني (حيث "لا ضرر ولا ضرار" هو أحد مبادئ الحماية) الذي ينصّ بوضوح على أنَّ الحماية هي إحدى الركائز الأساسية.[39] ويشمل ذلك أيضًا الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني التي تترافق مع معايير اسفير.

---

[37] المرجع نفسه.

[38] الصليب الأحمر الدنماركي. دليل إعداد البرامج. الحماية والتماسك الاجتماعي. 2015.

[39] مشروع اسفير. الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية. 2011. مشروع اسفير هو مبادرة طوعية تجمع بين عدد من الوكالات المختلفة حول هدف مشترك لتحسين نوعية المساعدة الإنسانية والمساءلة.

يستند عمل الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية الأعضاء على الاحتياجات ومواطن الضعف والمخاطر المحدّدة. وتعمل هذه الجمعيات معًا لتقديم الدعم والقيام بأنشطة الحماية الفعلية. ولطالما كانَ نهج الصليب الأحمر والهلال الأحمر يقوم على معالجة هذه القضايا من منظور صحّي ومنع العنف على وجه التحديد.

أُجريَ استعراضٌ نصفي لاستراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للعام 2011 بشأن منع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له. وتَبيَّنَ أنَّ القضايا التي تناولتها الجمعيات الوطنية تشمل حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضدّ المهاجرين، فضلاً عن موضوع العنف المجتمعي الناشئ. تندرج وتُنفَّذ مشاريع معالجة العنف بشكل أساسي من خلال العديد من المجالات البرامجية، على غرار الصحّة وإدارة الكوارث وأنشطة الشباب والتنمية التنظيمية.[40] ويتمّ الاعتراف بشكل متزايد بالقضية الهامّة المتمثّلة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، كما يتمّ دمج هذه القضية في البرامج الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسَيْن واستيعاب التنوّع والحدّ من تأثير المشاكل الإنسانية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك العنف والرعاية الصحّية غير المنصفة والعواقب السلبية للكوارث، أطلقَ الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إطاره الاستراتيجي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوّع في العام 2013. وبهدف تسهيل عمل الجمعيات الوطنية، تمّ تطوير مجموعة من المعايير الدنيا للالتزام تجاه النوع الاجتماعي والتنوّع في برامج الطوارئ.[41]

تستند الالتزامات إلى أُطُرٍ قائمة على الحقوق – على غرار دليل النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2006) والمبادئ التوجيهية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي (2005 و2015). وتقوم التزامات الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على إطار الكرامة والوصول والمشاركة والسلامة (DAPS).

إلَّا أنَّ الأداة تعترف بأنَّ الكرامة تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين وتتأثّر بشدّة بالسياق الثقافي والاجتماعي، ما يعني بالتالي أنّه من الصعب قياس درجة دمج الكرامة ضمن البرامج، ومن الصعب ضمان المساءلة أيضًا. في هذا الإطار، يُجري الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بحثًا عن الطبيعة الجندرية للكرامة، وسيُشكِّل ذلك دليلًا للمراجعات اللازمة لإطار الكرامة والوصول والمشاركة والسلامة (DAPS)، وتنفيذ الالتزامات، وتقييم الأداء.

وجديرٌ بالذكر أنَّه خلال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، اعتُمِدَ قرارٌ بشأن التصدّي

---

[40] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. استعراض نصفي للعام 2015. استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن منع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له. 2015.

[41] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. المعايير الدنيا للالتزام تجاه النوع الاجتماعي والتنوّع في برامج الطوارئ. نسخة تجريبية. 2015.

للعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلّحة والكوارث في كانون الأوّل/ديسمبر 2015.[42]

إنَّ النطاق الوحيد الذي يتّبع فيه الاتّحاد الدولي نهجًا واضحًا قائمًا على الحقوق هو برنامج الهجرة. تنصّ سياسة الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة على "الاعتراف بحقوق المهاجرين". و"تُوفِّر الجمعيات الوطنية المساعدة والحماية للمهاجرين، بغضّ النظر عن وضعهم القانوني"، و"من خلال العمل مع المهاجرين لضمان احترام حقوقهم – بما في ذلك الحقّ في تحديد وضعهم القانوني – ستعمل الجمعيات الوطنية أيضًا على تعزيز اندماجهم الاجتماعي وتطلّعاتهم".[43]

تجدرُ الإشارة إلى أنَّ معظم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ليست في وضعٍ جيّد للعمل بشكل مباشر مع حاملي السلاح بشأن قضايا الحماية أثناء النزاعات المفتوحة، والقليل منها نسبيًا قد طوَّرَ المهارات اللازمة لتوفير الرعاية لضحايا العنف، على غرار خدمات الاستشارة المتخصّصة والإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب والرعاية الصحّية للمقاتلين السابقين أو إعادة إدماجهم.

أمّا اللجنة الدولية للصليب الأحمر فتملك ما يلزم من صلاحية وخبرة للتعامل مباشرةً مع حاملي السلاح بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن خبرتها الواسعة في تقديم المساعدة للحدّ من مخاطر تعرُّض المدنيين للعنف. وتستخدم اللجنة الدولية القانون الدولي الإنساني كإطار توجيهي لحوارها وانخراطها في المجتمع. ويرتبط هذا الخيار النشط باستراتيجيتها التشغيلية، كما يتماشى مع مهمّة اللجنة الدولية لتخفيف المعاناة المرتبطة بالنزاع.

المساءلة

يرتبط العمل الإنساني المبدئي والحماية ومبدأ "لا ضرر ولا ضرار" بمسألة المساءلة، ولا سيّما المساءلة إزاء السكّان المتضرّرين. يمكن القول إنَّ المعيار الأدنى المطلق للمساءلة يجب أن يتمثّل في عدم حدوث أيّ ضرر على الأقلّ. تلتزم معظم المنظّمات والمشاريع والعمليات بمتطلّباتٍ قانونية ومالية، بالإضافة إلى مدوّنات قواعد السلوك الخاصّة بالموظّفين. إلّا أنّه ما من متطلّبات كهذه تجاه السكّان المتضرّرين. وثمّة معايير يمكن للمنظّمات التقيُّد بها طوعًا (على غرار المعيار الإنساني الأساسي)، لكنّها لن تواجه أي عقوبات داخلية إذا اختارت عدم الالتزام. وقد كافحَ المجتمع الإنساني

---

[42] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. استعراض نصفي للعام 2015. استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن منع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له. 2015؛ عرَّفَ الاتّحاد الدولي العنفَ على أنّه: "استخدام القوّة أو السلطة، إمّا كإجراء أو إغفال في أيّ سياق، أو التهديد باستعمالها ضدّ الذات أو ضدّ شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص أو مجتمع، من شانه أن يُلحق إصابة أو موتًا أو أذًى معنويًا أو عاهةً في النموّ أو عجزًا". وتستند استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن منع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له إلى تصنيف منظّمة الصحّة العالمية للعنف. إنَّ فئات العنف التي تندرج في إطار الاستراتيجية – والعمل الذي يدعمه الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر – هي: العنف ضدّ الذات، أي العنف الذي يرتكبه الفرد ضدّ نفسه، وينقسم إلى سلوك انتحاري وإساءة معاملة الذات؛ والعنف بين الأشخاص، وهو عنف يحدُث بين الأفراد. يحدث العنف بين الأشخاص الذين يعرفون بعضهم البعض؛ ويمكن أن يحدُث في المنازل والمدارس وأماكن العمل والمؤسّسات؛ والعنف المجتمعي، وهو نوع من العنف بين الأشخاص يحدث على مستوى المجتمع، (على سبيل المثال في المناطق الحضرية) بين الأفراد الذين قد يعرفون بعضهم البعض أو لا. ووفقًا لاستراتيجيته، فإنَّ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لا يدعم العمل بشأن العنف بين الجماعات. الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن منع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له. 2011.

[43] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. سياسة الهجرة. 2009.

للتوصّل إلى تعريفٍ مشترك للمساءلة، حيث تتعدّد الجهات المعنيّة المختلفة التي تخضع المنظّمات للمساءلة أمامها. ويعتمد المعيار الإنساني الأساسي [44](الذي كانَ يُعرف سابقًا باسم شراكة المساءلة الإنسانية) التعريف التالي للمساءلة: عملية استخدام السلطة بطريقةٍ مسؤولة، مع مراعاة مختلف الجهات المعنيّة وبمساءلة منها، وبشكل أساسي تلك المتأثّرة بممارسة هذه السلطة.

استنادًا إلى الدروس المستفادة والإدراك المتزايد لبعض مواطن الضعف في الاستجابة الإنسانية المتعدّدة الأطراف، أعادَ القيّمون على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات النظر في نهج الاستجابة الإنسانية، وأجروا التعديلات اللازمة ووضعوا جدول الأعمال الانتقالي بشأن القيادة والتنسيق والمساءلة في العام 2011. ويُشكِّل بروتوكول المساءلة أمام السكّان المتضرّرين جزءًا من هذا الإطار التشغيلي. وفي إطار جدول أعمالها التحويلي، طرحَت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خمسة التزامات بشأن المساءلة أمام السكّان المتضرّرين لتكملة إطار العمل وبلورة فهم مشترك لما تعنيه المساءلة أمام السكّان المتضرّرين، والمشاركة في عملٍ جَمَاعي فعّال. يجب أن تلتزم جميع الجهات الفاعلة بالقيادة/الحوكمة والشفافية والتعقيب والشكاوى والمشاركة والتصميم والرصد والتقييم. ولم يعلن الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر اعتمادهما هذه الالتزامات لأنّهما أبلغا عن وجود أطر خاصّة بهما.

تتمحور المساءلة أمام السكّان المتضرّرين حول تحميل الجهات الفاعلة الإنسانية المسؤولية تجاه الأشخاص الذين تخدمهم، وجعلها مستجيبة لهم. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ المساءلة هي التزام قانوني وعملي وأخلاقي للوكالات الإنسانية والإنمائية. كذلك، فإنَّ المساءلة أمام السكّان المتضرّرين والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيَيْن والتواصل مع المجتمعات؛ جميعها مناهج مترابطة تتفاعل وتعتمد إلى حدٍّ ما على بعضها البعض، ولكنَّ أيّ خطّة للمساءلة يجب أن تتناول الجوانب الثلاثة جميعها وأن تتضمّن تركيزًا قويًا على "تحليل النوع الاجتماعي والتنوّع" الذي تقتضيه.

ويدور بروتوكول المساءلة أمام السكّان المتضرّرين في جوهره حول إشراك السكّان المتضرّرين والمجتمعات المجاورة والجهات الفاعلة المحلّية بشكل منهجي وهادف في جميع مراحل دورة التخطيط والتنفيذ، ممّا يضمن أن يكون لهم صوت ومشاركة في القرارات التي تؤثّر على حياتهم. بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية، يتطلّب ذلك الاحترام والشفافية والاستعداد للاستماع إلى المجتمعات المتضرّرة والعمل معها والتأثّر بها وتلقّي الأحكام من قِبَلها. ويعني ذلك إشراك السكّان المتضرّرين في عمليات تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج والتسليم والرصد والتقييم وإنشاء قنوات اتّصال مفتوحة للتعقيب وتبادل المعلومات وآليات الشكاوى وتسهيل العمليات التشاركية لصنع القرار والتعلُّم المتبادل. إنّ القيام بذلك ليسَ فقط أساسيًا للمبادئ الإنسانية،

---

[44] يحدّد المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة (CHS) تسعة التزامات يمكن للمنظّمات والأفراد المشاركين في الاستجابة الإنسانية استخدامها لتحسين جودة المساعدة التي يقدّمونها وتعزيز فعّاليتها. ومن شأن ذلك أن يُسهّل المساءلة أمام المجتمعات والأشخاص المتضرّرين من الأزمات: فمعرفة ما التزمت به المنظّمات الإنسانية يسمح بمساءلة تلك المنظّمات. كمعيار أساسي، يَصِف المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة العناصر الأساسية للعمل الإنساني العالي الجودة المبدئي والخاضع للمساءلة. المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة هو نتيجة لاستشارة من ثلاث مراحل استمرّت لمدّة 12 شهرًا وتمّ تسهيلها بواسطة الشراكة الدولية للمساءلة الإنسانية (HAP) ومنظّمة People In Aid ومشروع اسفير، وقامَ خلالها مئات الأفراد والمنظّمات بتحليل محتوى المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة بشكلٍ دقيق واختباره على مستوى المقرّ الرئيسي والمستوى الميداني. المعيار الإنساني الأساسي بشأن الجودة والمساءلة. المعايير الإنسانية الأساسية. 2014.

بما في ذلك عدم إلحاق الضرر، ولكنّه أيضًا وسيلة عملية لتحسين جودة وفعّالية العمل الإنساني الطويل الأمد، وفي النهاية تحقيق استدامة الاستجابة الإنسانية وبرامج التنمية. ويتمثّل جزء رئيسي من المساءلة أمام السكّان المتضرّرين في مشاركة المعلومات مع المجتمعات المتضرّرة والاستماع إليها وتكييف الأهداف الاستراتيجية والتخطيط التشغيلي للاستجابة الدولية بناءً على مدخلات هذه المجتمعات.[45]

الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمساءلة

وفقًا للاستراتيجية حتّى عام 2020، تُعدّ المساءلة قيمةً أساسية، ويجب أن يعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفقًا للمبادئ الأساسية بطريقة شفّافة وخاضعة للمساءلة.[46] لا يمتلك الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إطارًا للمساءلة، لكنّه يعمل على تطوير هكذا إطار. تُركِّز مسودّة التعريف على الاحترام. فالمساءلة هي عملية مستمرّة تبني علاقات احترام بين المنظّمة والأشخاص المتأثّرين بعملها. وعندما يخضع المرء للمساءلة، يلتزم بتمكين وتسهيل عمل الجهات المعنيّة لتقييم الإجراءات مقابل الالتزامات والتوقّعات المحدّدة، والاستجابة للتقييم بشكل مناسب.

على الرغم من أنَّ المنظّمة لا تمتلك إطار مساءلة على هذا النحو، إلَّا أنَّ مبادئ المساعدة الإنسانية وقواعدها للصليب الأحمر والهلال الأحمر[47] تُشكّل أداة مهمّة لضمان المساءلة، وهي وثيقة مُعتمَدة من قِبَل الحركة. وفي إطار الجودة والمساءلة، تُشير الوثيقة إلى مدوّنة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظّمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث ومدونة الشراكة الجيّدة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك إلى الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية (مشروع اسفير) والمعايير الأخرى ذات الصلة في جميع عمليات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ذكر مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" على وجه التحديد.

يُركِّز كلٌّ من الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تطوير طرق هادفة للمشاركة المجتمعية (يُشار إليها سابقًا باسم التواصل مع المستفيدين). ويتمّ تقديم أنشطة المشاركة المجتمعية والمساءلة (اتّصال ثنائي الاتّجاه) من خلال عدد من القنوات المختلفة، ويجب إعطاء الأولوية للملاحظات الواردة من السكّان المعنيّين، لا سيّما أنَّ مشاركتهم في العملية تُسهِّل تحسين وضعهم العام. وتضع المشاركة المجتمعية الناس في حوارٍ من خلال إدارة المعلومات المُرسَلة إليهم والمستلمة منهم ودمج ملاحظاتهم في عملية صنع القرارات الخاصّة بالبرامج.[48]

يعمل الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر باستمرار للبحث في كيفية تفاعل الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع المجتمعات وكيفية ضمان المساءلة.

---

[45] المجموعة العالمية للانتعاش المبكر. إرشادات حول تنسيق الانتعاش المبكر 2015. 2015.

[46] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. الاستعراض النصفي للعام 2015. استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن منع العنف والتخفيف من حدّته والاستجابة له. 2015.

[47] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. مبادئ المساعدة الإنسانية وقواعدها للصليب الأحمر والهلال الأحمر. 2013.

[48] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. الاتّصال بالمستفيدين والمساءلة. استجابةٌ وليست خيارًا. الدروس المستفادة والتوصيات. إندونيسيا وهايتي وباكستان. 2011.

© الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

4 كيف يتكيّف الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع البيئة الحافلة بالتغيُّرات؟

البيئات الحضرية

التحضُّر يغيّر معالم العالم. ما يفوق نصف سكّان العالم اليوم يعيش في المناطق الحضرية، ممّا يؤدي إلى تغيُّر طبيعة العديد من الكوارث الإنسانية. على الرغم من الوعي حول ضرورة إيجاد وسائل جديدة للعمل، لا يزال مجتمع العمل الإنساني غير مجهَّز للتعامل مع تحدّيات السياق الحضري الذي ذُكر سابقًا. فلا تزال الخبرات والنُهُج ومجموعة الأدوات والمهارات متجذّرة في سياق المناطق الريفية أو المخيّمات. وفي حالات النزوح، استُثنيَت المجتمعات المضيفة في المناطق الحضرية من المساعدات، ممّا زاد من حدّة التوتّر الاجتماعي وأضعفَ مبدأ عدم *إلحاق الضرر*.[49]

[49] لجنة الإنقاذ الدولية. *العمل الإنساني في عالم حضري جديد. استشارات إقليمية، أوروبا وغيرها. 2015.*

لطالما تواجدَ الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المدن والمناطق الحضرية. ويعمل الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر اليوم على اعتماد نتائج التقارير والأبحاث المنشورة والمبادرات التي نُفِّذَت ضمن نطاق الاتّحاد في عمله المتنامي في السياقات الحضرية، من ضمنها الشراكة الخاصّة بالحدّ من مخاطر الكوارث الحضرية وإدارتها التي أُطلقَت في العام 2013. وتُظهِر مخرجات الاستشارات الإقليمية والمشاريع النموذجية ونتائجها أنَّ جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قلقة بشأن التحدّيات المتزايدة التي تواجهها المجموعات الضعيفة في المناطق الحضرية، وأنّها حريصة على التوصُّل إلى وسائل فعّالة لمعالجتها.

يعترف الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأنَّ صعوبة السياقات الحضرية تتطلّب فهمًا معمَّقًا وعمليات تقييم ورصد فعّالة للمخاطر التي تواجهها المجتمعات، بما فيها الأخطار ومواطن الضعف المترابطة، وتستدعي تسخير قدرات أكثر تطوُّرًا لضمان التسليم المُتقَن للخدمات في المدن. لطالما تواجدَ الاتّحاد الدولي وجمعياته الوطنية وعَمِلَ بشكلٍ ناشط في المدن، إلاّ أنَّ معظم مقارباته وأعماله المتعلّقة بإدارة مخاطر الكوارث كانت مترسّخة في السياق الريفي ومُصمَّمة للمجتمعات الريفية. غير أنَّ الاتّحاد وجمعياته الوطنية يتمتّعان بميزاتٍ نسبية مهمّة تُساهِم بشكلٍ ملحوظ في بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية. ولكن، تبقى الحاجة إلى إنشاء عمليات منهجية قادرة على الوصول إلى المعلومات حول الأخطار والمخاطر ومواطن الضعف على مستوى المدينة، وجمعها، ودمجها في البرامج وفي السياسات، ومشاركتها مع السلطات المحلّية والقطاع الخاصّ والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلّية في المناطق الحضرية، للحرص على بناء علاقات تعاون فعّالة ولإعطاء الأولوية لإعداد البرامج المُدمَجة ضمن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية. فالمنهجيات والأدوات الحالية، مثل المبادئ التوجيهية[50]، والمواد التدريبية، والكتيّبات، صُمِّمَت في الغالب للمجتمعات الريفية ويجب أقلمتها لتتماشى مع المناطق الحضرية.[51]

الجهات الفاعلة والشراكات الجديدة

عقب تبنّي نهج القدرة على الصمود الشامل والمتعدّد القطاعات والمتعدّد الأطراف، كبُرَت حاجة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، والمجتمعات سواءً، إلى عقد المزيد من الشراكات. وبغية تعزيز قدرة المجتمع على الصمود، يجب تحليل مجموعة من المسائل ومعالجتها في الوقت عينه. لذلك، يجب التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية بطرق بنّاءة.

يتعاون الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع شركائه من المنظّمات والحكومات والقطاع الخاصّ لتأمين التمويل ولتطوير الوسائل والأدوات التكنولوجية التي تخدم غايات متنوّعة لكلٍّ من المشاركين، مثل بناء الهوية التجارية والسمعة، والوصول إلى أسواق جديدة، والتعلُّم وتطوير منتجات جديدة. وقد عَمِلَ الاتّحاد على تطوير مبادئ توجيهية تساعد جمعياته الوطنية على حماية نفسها من المخاطر الناتجة عن التعاون مع القطاع الخاصّ، ويعمل حاليًا على صياغة دليل توجيهي يساعدها على اختيار شراكاتها وإدارتها.

تسمح الشراكات والشبكات بانفتاح الصليب الأحمر والهلال الأحمر على عالم من الفرص التي تساهم في وصولهما إلى جمهور أكبر وإلى انتشار تأثير عملهما على نطاق أوسع. يهدف تحالف المليار لتعزيز القدرة على الصمود الذي أطلقه الاتّحاد الدّولي في العام 2014 إلى تعظيم دور الاتّحاد *كمنسّق ووسيط*، لا سيّما على مستوى الفروع ضمن *التحالفات* المحلّية مع المنظّمات، والقطاع الخاصّ، والحكومات. سوف يزيد ذلك من إمكانية العمل على نطاق واسع ومعالجة شتّى

---

[50] مثالٌ على ذلك: الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر – *دمج التغيّر المناخي والمخاطر الحضرية في تقييم مواطن الضعف والقدرات (VCA)*. 2014.

[51] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. *الطريق نحو تعزيز قدرة الصمود في المجتمعات الحضرية: من منظور الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر*. 2015.

المسائل، كالتحدّيات الحضرية والحماية الاجتماعية. ويعمل مشروع تحالف المليار على تطوير المزيد من المبادئ التوجيهية المُنظِّمة لهذا العمل.

عند اختيار الشركاء، من المهمّ جدًا أن نحرص على أن تكون أفعالنا مبنيّة على المبادئ الأساسية وغيرها من المبادئ الإنسانية، مثل مبدأ *لا ضرر ولا ضرار*. فالحاجة إلى تقييم الضرر المُحتمَل لا تقلّ مع احتمال التعاون مع جهات فاعلة لا تعلم ماهية هذه المبادئ، أو تختار عدم الامتثال لها.

مبادرة تحسين إعداد البرامج ونهج القدرة على الصمود

كيف يقارب قطاع العمل الإنساني والتنموي، وبشكل خاصّ الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هذه السياقات الأكثر تعقيدًا وازدحامًا وغموضًا؟ هل ما زالَت مبادرة تحسين إعداد البرامج خيارًا قائمًا؟

منذ اعتماد مبادرة تحسين إعداد البرامج، شهدَ القطاع ارتفاعًا في المستوى المهني، أدّى بدوره إلى ارتفاع نسبة التخصُّص وإلى التشديد الإضافي على المحاسبة، ونتجَ عن الدراسات والممارسات الحسنة في الوقت نفسه عددٌ ملحوظٌ من المبادئ التوجيهية والمعايير.

يترافق *التفكير الخاصّ بالقدرة على الصمود* مع منهجيةٍ تتّسم بشمولية أكبر وتُشكِّك بنهج العزل. ويتوجّه الحديث اليوم، والتنفيذ الفعلي، نحو تقديم الخدمات بناءً على الطلب، كما وردَ في استراتيجية الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للعام 2020، ونحو تقديم المساعدات الخاصّة بسياق محدّد على نطاق مصغّر، وهي وسيلة تتيح التجربة وتفسح مجالاً للفشل، قبل التوسُّع المُحتمَل. ينعكس ذلك في التقرير العالمي للاتّحاد الدولي بشأن الكوارث للعام 2014 ويذكّرنا بأخذ الثقافة والمعرفة والممارسات المحلّية بالاعتبار دائمًا.

يعترف هذا النهج الشمولي والمتعدّد الأطراف بالحاجة إلى النظر في المخاطر ومواطن الضعف الضمنية وأخذ *البعد الاجتماعي* بعين الاعتبار عند معالجة المسائل المتعلّقة بالعمل الإنساني والتنموي. ويوفّر *نهج القدرة على الصمود* وسيلة للربط بين النُهُج الإنسانية والتنموية، وهو أمر ضروري إذا أردنا النجاح في معالجة المخاطر والاحتياجات وفي حماية الحقوق.

لطالما تمّ تجاهل التكافل بين العمل الإنساني والتنموي في استجابات المجتمع الدولي للكوارث والأزمات، فنتجت عن ذلك ثغرة مؤسّسية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية، وبين المانحين وهيكليات التمويل.

من جهة أخرى، ازدادَ الاعتراف بضرورة العمل بشكلٍ متزامن على إعادة بناء البنى التحتية المادّية والاجتماعية، وإعادة دمج الشعوب العائدة في مجتمعاتها، وتعزيز الحوكمة والمجتمع المدني، والحفاظ على الأمن عند تطوير النظام العدلي، وحماية حقوق الأفراد وكرامتهم. إضافةً إلى ذلك، اكتسبت الحاجة إلى التفكير على المدى البعيد خلال مرحلة الإغاثة زخمًا امتدَّ أيضًا إلى العمل على معالجة المخاطر من خلال أعمال الإغاثة والإنعاش والتنمية. ثمّة ثلاثة نُهُج مترابطة تهدف إلى سدّ الثغرات بين الجهود الإنسانية والتنموية، وهي: الإنعاش المبكر، والقدرة على الصمود، والحدّ من المخاطر. ويجب أن يكون كلٌّ من الاستجابة للطوارئ، والإنعاش المبكر، والإنعاش، وبرامج التنمية مُطَّلعٌ على المخاطر. ويجب أن تُساهِم أنشطة الإنعاش المبكر في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود، مثلما يجب أن تتضمّن الأنشطة الهادفة إلى استخدام *نهج القدرة على الصمود* أنشطةً خاصّة بالحدّ من المخاطر.

اعترفَ الاتّحاد الدولي بأهمية التطوّرات التنموية المذكورة أعلاه. ومن أهم التغيّرات في استراتيجيته للعام 2020 مقارنةً باستراتيجية العام 2010 كانت *"تحسين التركيز على أنشطتنا التنموية* إلى جانب جهودنا الشهيرة في تقديم المساعدات خلال

حالات الكوارث". ومن خلال الهدف الاستراتيجي رقم 2، تؤكّد الاستراتيجية على أنَّ مساهمة الاتّحاد الدولي المحدّدة في ضمان التنمية المستدامة تتمثّل بتعزيز قدرة المجتمع على الصمود.[52]

يُعرِّف الاتّحاد الدولي القدرةَ على الصمود على أنّها "قدرة الأفراد، والمجتمعات، والمنظّمات، والبلدان المعرّضة للكوارث، والأزمات، ومواطن الضعف الضمنية، على توقُّع آثار الصدمات والضغوطات والتحضير لها، والحدّ منها، من دون المساومة على إمكانياتهم على المدى البعيد". وعلى الرغم من ذكر التعريف أنَّ القدرة على الصمود قابلة للمراقبة وللتعزيز على مستويات متعدّدة[53]، إنّما بالنسبة للاتّحاد الدولي، ترتبط القدرة على الصمود بجميع الأنشطة التي تُنفّذها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، وبجودة البرامج والخدمات التي يقدّمونها استجابةً لمتطلّبات مجتمعاتهم.[54]

وفقًا لإطار العمل[55]، تتّسم المجتمعات ذات القدرة على الصمود بالتماسك الاجتماعي، وتتمتّع بالفُرَص الاقتصادية وبالبنى التحتية السليمة والخدمات المتوفّرة للجميع، وهي مترابطة فيما بينها وقادرة على إدارة مقوّماتها الطبيعية. كما أنَّ المساواة بين المجتمعات مهمّة لتنمية القدرة على الصمود.

جديرٌ بالذكر أنَّ قدرة المجتمع على الصمود هي عبارة عن نهج يرتكز على الناس ويستند إلى مطالبهم. ويستلزم ذلك اعتراف جميع المبادرات والاستراتيجيات بأنَّ القدرات والإمكانات التي تملكها النساء والفتيات والفتيان والرجال من جميع الأعمار والتي يعتمدونها للعيش بكرامة هي جزءٌ لا يتجزّأ من تصميم ونهج أيّ استجابة تنموية أو إنسانية. تسعى النُهُج المماثلة إلى تحسين قدرة المجتمعات على الاعتماد على ذاتها وحماية نفسها، والعدالة الاجتماعية، وصنع القرار التشارُكي. كما يجب أن يكون النهج المرتكز على الناس شاملًا لجميع الأنواع الاجتماعية وقائمًا على التنوّع للحرص على دعم الدور الأساسي للأفراد والمجتمعات من خلال الإدماج المتساوي والهادف لهم في العمليات المتعلّقة بالإجراءات وبالموارد وبصنع القرار. ومن أُسُس هذا النهج "الفهم الشامل للثقافة وللعادات وللتقاليد المحلّية لضمان المستوى المناسب من المراعاة عند إعداد البرامج، ولتطوير مبادرات تستجيب للاحتياجات بالطريقة المُثلى ضمن سياق محدّد".[56]

وفّرت مبادرة تحسين إعداد البرامج منهجيةً تهدف إلى فتح حوار مع المجتمعات وإشراكها بهدف التخفيف من العواقب السلبية والضرر غير المقصود الناتج عن الأنشطة التنموية والإنسانية. لذلك، وفّرت أيضًا أداةً لفهم الطريقة التي يُنظَر بها إلى الجهات الفاعلة الخارجية، الأمر الضروري لضمان الوصول إلى المجتمعات المحلّية والمجموعات المتأثّرة، خاصّةً في حالات النزاع. علاوةً على ذلك، أمّنَت هذه المبادرة أداةً لتحليل العناصر المؤدّية للنزاع، أي العوامل المُسبِّبة للخلاف.

ما من دليل على تضاؤل أهمية المساعدات الإنسانية، والحماية، والتخفيف من الضرر غير المقصود. إضافةً إلى ذلك، ثمّة إدراك عظيم بالحاجة إلى معالجة الأسباب الضمنية. فالتعامل مع السياقات الجديدة والمعقّدة مع جهات فاعلة جديدة ومتنوّعة يتطلّب تحليلاً معمَّقًا للسياق وفهمًا متينًا لأثر الأنشطة الإنسانية والتنموية وللطريقة التي يُنظَر بها إليها. وهنا يكمُن دور المبادئ الأساسية الخاصّة بمبادرة تحسين إعداد البرامج ومنهجيتها. على الرغم من ذلك، يجب الحرص على تماشي المنهجية والأدوات مع النُهُج الحالية على النطاق الكامل للقطاع، ومع نُهُج وأدوات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

---

[52] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. الاستراتيجية حتّى عام 2020. جنيف: 2010.

[53] الفرد والأسرة المعيشية والمجتمع والحكومة المحلّية والحكومة الوطنية والمنظّمات مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية والمستويات الإقليمية والعالمية.

[54] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. الاستراتيجية حتّى عام 2020. جنيف: 2010.

[55] الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إطار العمل الخاصّ بقدرة المجتمع على الصمود. 2014.

[56] مراجعة معايير اسفير الأساسية (SPHERE) – رقم 1. الصليب الأحمر الدنماركي. *دليل إعداد البرامج. الحماية والتماسك الاجتماعي. 2015.*

5 نحو التنفيذ

تتطلّب البرمجة الجيّدة والمشاركة المجتمعية فهمًا وافيًا للبيئة المحلّية والدور – الفعلي والمتصوّر – الذي نلعبه – سواء كُنّا نعمل في سياقٍ حيث ترتفع مستويات انعدام الاستقرار الاجتماعي والعنف والنزاع، أو في سياقاتٍ أكثر استقرارًا ويمكن التنبّؤ بها.[57] وثمّة احتمال دائم أن تترتّب نتائج سلبية على وجودنا وأنشطتنا ومشاركتنا المجتمعية.

ومن أجل تجنُّب النتائج السلبية غير المقصودة (مثل العنف أو التمييز) وتحقيق الأثر الأكبر وضمان الوصول، لا بدَّ من فهم *العلاقات* القائمة في المجتمع وكيف يؤثّر وجودُنا وأنشطتنا على هذه العلاقات.

تجدُر الإشارة إلى ما يلي:

- *السياقات تتغيّر*

[57] يُشكّل أيضًا تحليل السياق عينه أساس إدارة الأمن الجيّدة.

- *نحن نؤثّر على السياق*
- *السياق (المتغيّر) يؤثّر على المخاطر ومواطن الضعف*

بالتالي، من المهمّ تحليل السياق والتعلّم والتكيّف باستمرار. لذلك، من الضروري جمع البيانات وإدارة المعلومات والمعارف.

- يجب إجراء تقييم أوّلي شامل للمخاطر ومواطن الضعف، من أجل توجيه التقييمات اللاحقة الخاصّة بقطاعات محدّدة إذا لزمَ الأمر. يمكن استخدام الأدوات المتوفّرة مثل أداة تقييم مواطن الضعف والقدرات (IFRC VCA) التي قد تُساعِد في جمع البيانات وتحليلها.[58]
- يجب التعاون مع الآخرين الذين يعملون في السياق نفسه لإجراء التقييم والتحليل.

تزداد الشراكات أهميةً يومًا بعد يوم، وقد يشمل التعاون تحليلَ السياق. وقد يشكّل الاتّفاق على نتائج تحليل السياق وعلى الخطوات التي يجب اتّخاذها للمضي قدمًا، أساسًا جيّدًا لإقامة الشراكات، كما من شأنه أن يُساعِد على فهم إيجابيات *تقاسم العمل* في الاستجابات الإنسانية، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. علاوةً على ذلك، إنَّ تقاسم الموارد يجعل التكلفة أكثر فعّالية.

- يجب استخدام *البيانات الثانوية*، بما في ذلك البيانات الواردة من جهات أخرى مثل المؤسّسات الأكاديمية، والحكومة، والأمم المتّحدة، والمنظّمات الإقليمية والمنظّمات غير الحكومية.

لا داعي للبدء من الصفر. فغالبًا ما يسهل الوصول إلى بياناتٍ عن الخصائص الديمغرافية والصحّة وسبل العيش والتعليم والقضايا الاجتماعية والاقتصادية وعمليات وهياكل المشاركة في صنع القرار وملكية الموارد وإمكانية الوصول إليها (وسائل الإنتاج والأراضي وما إلى ذلك) والمخاطر البيئية والمخاطر المتعلّقة بالمناخ، وتاريخ النزاعات، وتاريخ الكوارث، وأنماط الهجرة.

- يجب جمع البيانات في إطار أعمال التأهّب.

ينبغي أن تُشكِّل عملية جمع البيانات المتعلّقة بالمناطق المعرّضة للنزاع والكوارث جزءًا من أعمال التأهّب. فقد يساعد التحليل الأوّلي على الحدّ من العواقب السلبية غير المقصودة التي قد تنتج عن أعمال الاستجابة والإنعاش. وهذا مهمٌّ بصفة خاصّة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يأتون لتقديم الدعم من دون أن يكونوا على دراية بالسياق.

يجب أن يُراعي كلٌّ من "التقييم الشامل للمخاطر ومواطن الضعف" و"التقييم الشامل للاحتياجات الطارئة" (جمع البيانات الأوّلية) عدم الاستقرار الاجتماعي والنزاعات الشديدة القائمة، فضلًا عن التوتّرات والنزاعات التي قد تنشأ عن وجودنا وعن المشاركة المجتمعية.[59] يبدأ تحليل السياق العامّ عن طريق النظر إلى الصورة الأشمل بالاستناد إلى البيانات الثانوية. يشمل ذلك:

---

[58] تخضع أداة تقييم مواطن الضعف والقدرات (IFRC VCA) للمراجعة. وتُشير الخطط إلى أنّه سوف يتمّ تكييفها لتتناسب مع إطار القدرة على الصمود الذي تتبعه المنظّمة، مع الإبقاء على عناصر الإدماج الاجتماعي ومبدأ "لا ضرر ولا ضرار". وعلمًا أنَّ هذه الأداة متكيّفة مع عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر وواقع عمل الجمعيات الوطنية ومُتاحة، يبقى التقييم والتحليل وفهم السياق هو الأهمّ، وليس الأداة المُستخدَمة. يمكن أيضًا الاستعانة بعدّة أدوات تكميلية.

[59] تمّ إدماج مبادرة تحسين إعداد البرامج الأصلية في صلب سياسة الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأدواته وتوجيهاته، ولا تزال متوفّرة في مجموعة أدوات تقييم مواطن الضعف والقدرات الخاصّة بالاتّحاد الدولي. وهي تُوجّه المُستخدِم عبر تحليلٍ لعوامل الجمع والتفرقة في إطار ورشة عمل تشاركية. وهذه المنهجية شبيهة بمنهجية مشروع "بناء القدرات المحلّية من أجل السلام"، غير أنّه تَبيَّنَ عند مراجعة مبادرة تحسين إعداد البرامج أنَّ هذه المنهجية مرهقة للغاية وبالتالي لم تُستخدَم. وإنَّ

IFRC Internal

- أصول الدولة الحديثة وتاريخها، بما في ذلك الإرث الاستعماري، إنْ وُجِد.
- علاقاتها بالدول المجاورة الرئيسية والدول الكبرى.
- الوضع السياسي الداخلي العامّ، بما في ذلك طبيعة الحكومة، ووضع الأحزاب السياسية، وسير الانتخابات، والطريقة التي يتفاعل بها الناس العاديون مع الحكومة ويتواصلون معها في حياتهم اليومية.
- النزاعات الاجتماعية القائمة بين المجموعات أو المناطق حول الموارد أو الأراضي أو السيطرة على الحكومة أو التمييز أو مظالم الاستبعاد.
- الفئات المحدّدة الهوية (استنادًا إلى الدين أو الطائفة أو الطبقة أو العرق على سبيل المثال)، ويجب إدراج كيف تمّ استخدام الإيديولوجية والأساطير والرموز لتعبئة هذه الفئات.
- الدين والإيديولوجية الاجتماعية والسياسية: المعتقدات والرموز الرئيسية ومجالات الحساسية والاحترام.
- الهياكل الاجتماعية التقليدية التي كانت تُستخدَم لإدارة النزاعات والحفاظ على المعايير، في حال لا تزال فعّالة أو مؤثّرة.
- المعايير والمدوّنات الاجتماعية التي تحكم السلوك العامّ واللباس والتفاعل بين الرجال والنساء.
- تاريخ المساعدات.

المسائل التي ينبغي النظر فيها في سياقات النزاع والعنف

فهم النزاع

- الأسباب (الأسباب الهيكلية أو الجذرية)
- الديناميكيات (سيناريوهات الحالة والنزاعات الراهنة)

فهم الجماعات المسلّحة

- تحليل الجهات الفاعلة (مَن هم)
- قاعدة الموارد واقتصاد الحرب

لا بدَّ من إجراء تحليل تفصيلي للسياق في سبيل توضيح عوامل الجمع والدوافع ومصادر التهديد وفهم طريقة تأثير العوامل المختلفة على بعضها البعض وكيف يمكن أن تتشابك نزاعاتٌ متعدّدة.

ويسبق العنف توتّراتٌ قد تكون أقلّ ظهورًا: مثل الانقسامات العميقة وخطوط التصدُّع في المجتمع. وهذه أيضا يجب دراستها وفهمها.

ويجب جمع البيانات إمّا من خلال مصادر ثانوية، أو كجزء من تقييم على مستوى المجتمع من أجل الاطّلاع على جوانب المجتمعات المحلّية وأعضائها وكيفية ترابطهم.

ينظر الأشخاص إلى التوتّرات والنزاعات ويستجيبون لها بالاستناد إلى ما يلي:

إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر يُضفي طابعًا مؤسّسيًا على تحليل السياق بغرض فهم الأسباب الجذرية للعنف. ويُشكّل هذا الإطار أداة مهمّة ومتطوّرة متاحة للجمعيات الوطنية.

- *القيم* – ما هو مهمّ بالنسبة لي ولنا وللآخرين.
- *السلطة* – مدى الوصول والتأثير الذي يتمتّع به الفرد أو المجموعة بالنسبة إلى الآخرين.
- *الثروة* – امتلاك الأموال والملكيات والوصول إليها، ومن ضمنها الأراضي، وغالبًا ما يؤدّي ذلك إلى مستويات غير متكافئة من الامتيازات وإمكانية الوصول إلى الفُرَص.
- الهوية – كيف يعرّف الناس عن أنفسهم وعن الآخرين.
- *النُظُم والهياكل* – التي تُنشئ وتُديم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستويات المساواة/عدم المساواة بين الأشخاص، وتُعزِّز أو تعرقل التماسك الاجتماعي والتنمية والتحوُّل.
- النوع الاجتماعي – يؤثّر النزاع والعنف في النساء والرجال على نحو مختلف ويؤثّر بالتالي بشكلٍ مباشر في وجهات نظرهم وأولوياتهم واستجاباتهم للنزاع والعنف.

ينبغي النظر في علاقة هذه العوامل ببعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يتعيّن تحليل الأدوار الجندرية بالمقارنة مع هياكل السلطة وإمكانية الحصول على الثروة. ولا يكون التحليل كاملًا إذا تمّ النظر مثلًا في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من دون تحليلها أيضًا من منظور جندري.

السياق				
الخيارات	عوامل التفرقة	المشاركة المجتمعية	عوامل الجمع	الخيارات
	النوع الاجتماعي القيم السلطة الثروة الأنظمة الهياكل	أيّ موارد؟ /التنظيم والتوظيف اختيار المتطوّعين؟ سلطة محلّية/سلطة وطنية الهيئة التواصل؟ الخدمات؟ الجهة المستهدفة؟ المجتمعات الأخرى الشراكات	النوع الاجتماعي القيم السلطة الثروة الأنظمة الهياكل	
إعادة التصميم				إعادة التصميم

مقتبس من: Marshall Wallace *Principle to Practice: A User's Guide to Do No Harm* (2015) (من المبدأ إلى الممارسة: دليل المُستخدِم إلى مبدأ "لا ضرر ولا ضرار")

يمكن أن تمثّل العوامل قوى جمع وتفرقة في الوقت نفسه. لذا، ينبغي تحليلها على هذا الأساس. فيجب الاسترشاد بتأثير المشاركة المجتمعية على تصوّرات عوامل الجمع والتفرقة وسلوكها من أجل تصميم طريقة المشاركة وإعادة تصميمها.

- من مصلحة *عامل الجمع* أن يبنيَ الجسور لرأب الانقسامات الاجتماعية، فيُعزّز بالتالي القدرة على بناء السلام محلّيًا، ويُنشئ الروابط بين الأشخاص، ويُولّد التأثيرات الإيجابية.
- أمّا *عامل التفرقة* فيملك مصلحة مكتسبة في الحفاظ على التوتُّر أو النزاع – أيْ الانقسامات – في سياقٍ معيّن، ويُعزّز مصدر التوتُّرات، ويُحدِث الانقسامات بين الأشخاص، ويُخلِّف أثرًا سلبيًا قد يتسبّب بالأضرار. وقد يفرض أيضًا *عامل التفرقة* حالةً تَضَع الموظّفين والبرنامج في دائرة الخطر.

في النموذج أدناه، يمثّل العمود في الوسط الذي يحمل اسم المشاركة المجتمعية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تؤمّن الموارد وتختار المتطوّعين وتُعيّن الموظّفين وتعمل بشكل وثيق مع السلطات المحلّية والدولية. وإنّه يتناول شفافيتنا وطريقة تواصلنا وشركائنا ونوع الخدمات التي نؤمّنها والأفراد الذين يتلقّون هذه الخدمات. فهذه العوامل كلّها مترابطة وتتأثّر ببعضها البعض كما تتأثّر بالعوامل الذي أتى وصفها سابقًا (النوع الإجتماعي والقيم والسلطة والثروة والأنظمة والهياكل).
إنَّ الطريقة والنموذج المُقترحَيْن هنا هما نسخة مُعدَّلة ومُبسَّطة عن تحليل عوامل الجمع والتفرقة الخاصّة بمبدأ "لا ضرر ولا ضرار".[60]
لا تقتصر مراعاة ظروف النزاعات على تطبيق أداة معيّنة على أنشطة محدّدة. فيستند تعزيز الممارسات التي تُراعي ظروف النزاعات إلى قدرات الموظّفين ومهاراتهم والسياسات المؤسّسية والالتزام ومرونة المانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة.[61]

موارد مفيدة

- *اتّحاد مراعاة ظروف النزاع* Conflict sensitivity consortium
- *من المبدأ إلى الممارسة: دليل المُستخدِم إلى مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"* From principle to practice: A user's guide to do no harm

[60] Marshall Wallace Principle to Practice: A User's Guide to Do No Harm (2015) (من المبدأ إلى الممارسة: دليل المُستخدِم إلى مبدأ "لا ضرر ولا ضرار")

[61] CARE. Conflict Sensitivity

تذكّر دائمًا الأسئلة التالية:

- هل النهج الذي نتبعه *شامل*؟
- كيف يُنظَر إلى وجودنا وعملنا – من قِبَل مَن ولماذا؟
- ما هي نتائج عملنا الطويلة الأمد وغير المباشرة؟
- هل نُعرّض، عن غير قصد، الأفراد للخطر أو نزيد من ضعفهم (السلامة، انعدام الكرامة، التمييز، عدم الوصول إلى الخدمات والمعلومات)؟

ولنتذكّر أنَّ عدم *التصرّف* قد يتسبّب بالأذى أيضًا من خلال تعريض الأشخاص لمزيدٍ من الخطر أو تجاهل انتهاك حقوقهم.

النهج الواسع النطاق لعدم إلحاق الضرر أو تجنّب إلحاق المزيد من الضرر

إنَّ نهج عدم إلحاق الضرر (تجنُّب العواقب السلبية غير المقصودة) مُدرَجٌ في تحليل النوع الاجتماعي والتنوّع وتعميمهما، كما هو مُدرَج في تعميم الحماية وفي المساءلة إزاء السكّان المتضرّرين وفي المبادئ الأساسية التي تُسهِم جميعها، ضمن إطار الصمود، في توفير كافّة المقوّمات الأساسية – مشاركة مجتمعية واعية للمخاطر وشاملة ومدفوعة بالطلب ومتمحورة حول الإنسان.

النوع الاجتماعي والتنوّع

يتمتّع كلّ فرد بملامح شخصية وقدرات فريدة. ومن المهمّ مراعاة هذه الاختلافات إذ يمكن استعمالها لتحسين وضع المتضرّرين، ولكنْ أيضًا لأنَّها قد تكشف عن مخاطر محدّدة تتعلّق بالحماية. وإنّنا بتعزيز احترام الاختلاف *كعنصر إثراء* في أيّ مجتمع، نُحرز تقدُّمًا كبيرًا نحو تحقيق المساواة الكاملة وزيادة التماسك الاجتماعي. والمساواة تعني احترام الجميع. وتشمل تعزيز تكافؤ الفُرَص بين الأشخاص ذوي الاحتياجات والقدرات الخاصّة، وتعزيز اتّخاذ إجراءات مباشرة وقابلة للقياس لمكافحة عدم المساواة والتمييز.

- يجب دومًا مراعاة النوع الاجتماعي والتنوّع في تحليل السياق

ستتمكّن من فهم مختلف أوجه المخاطر المتعلّقة بالحماية، وقدرات الأفراد والمجتمعات، ومعالجتها ودعمها بشكل أكثر فعّالية، من خلال تحليل الأبعاد الجندرية وأبعاد التنوّع، باعتبارها خصائص شخصية مترابطة.

- ضمان التطبيق المنتظم لنهجٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي والتنوّع

يتعيّن على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجال التنمية أن تسعى إلى ضمان حصول جميع الأفراد في المجتمعات المتضرّرة على حقوقهم على قدم المساواة، عن طريق التطبيق المنتظم لنهجٍ قائمٍ على النوع الاجتماعي والتنوّع.

IFRC Internal

مراجع مفيدة

- القائمة المرجعية الجندرية والمجتمعية لتقييم مخاطر الكوارث Community-based gender checklist for disaster risk assessment (GENCAP)
- إرشادات دمج تدخّلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015)
- النساء والفتيات والصبيان والرجال. احتياجات مختلفة – فُرَص متكافئة. دليل العمل الإنساني المتعلّق بالنوع الاجتماعي Women, girls, boys and men. Different needs –equal opportunities. Gender handbook fo humanitarian action (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات)
- التزامات الحدّ الأدنى المتعلّقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتنوّع في البرمجة لحالات الطوارئ Minimum standard commitments to gender and diversity in emergency programming (الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)
- دليل عملي للنُهُج التي تُراعي الاعتبارات الجنسانية في إدارة الكوارث A practical guide to gender-sensitive approaches for disaster management (الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

المبادئ الإنسانية

تُحدِّد المبادئ الإنسانية ماهية المعونة الإنسانية على الشكل التالي: تقديم المساعدة إلى المحتاجين من دون أيّ تمييز ضارّ. فتُميّز العمل الإنساني عن الأنشطة الأخرى، مثل الأنشطة ذات الطابع السياسي أو الديني أو الإيديولوجي أو العسكري. وإنَّ الالتزام بالمبادئ يُساعِد العاملين في المجال الإنساني على إنجاز عملهم؛ ويُسهِّل *الوصول والقبول*. فتُوفِّر هذه المبادئ أساسًا للعمل الإنساني وتحكم سلوك الجهات الإنسانية الفاعلة.

- *تعزيز المبادئ الإنسانية*

إنَّ تعزيز المبادئ الإنسانية، والأهمّ من ذلك ضمان العمل بها، أساسيٌّ لنيل موافقة جميع الأطراف الفاعلة على الأرض لتقديم المساعدة الإنسانية. وهذا القبول حاسمٌ لضمان وصول موظّفي المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضرّرين بصورة آمنة ومستدامة. وإنَّ الوصول المستدام يحمل بدوره أهميةً بالغة في تعزيز تنفيذ المبادئ الإنسانية. فعلى سبيل المثال، يسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالتواصل مع المجتمعات أو تقديم المساعدات بشكل مباشر ورصدها، ممّا يكفل توزيع المعونة بنزاهة ووصولها إلى أشدّ المحتاجين إليها.

- ترجموا أقوالكم إلى أفعال!

لا يكفي تكرار المبادئ الإنسانية. يجب أن تكون قيادتنا وسلوكنا متوافقَيْن مع ما نقوله.

IFRC Internal

- ضمان الامتثال لقواعد السلوك الخاصّة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظّمات غير الحكومية المعنيّة بالإغاثة في حالات الكوارث.

إنَّ مدوّنة قواعد السلوك هي تعبيرٌ عن نهج عملي مشترك لتوفير المساعدة لمَن هم بحاجة إليها، بالاستناد إلى المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.

- ضمان الامتثال لسياسة حماية الطفل التي وضعها الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2013)

يتعيّن على كلّ العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر التوقيع على مدوّنة قواعد السلوك وسياسة حماية الطفل التي وضعها الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العام 2013، والاطّلاع عليهما والتصرّف بطرق تتوافق مع الأحكام المنصوص عليها في كلٍّ منهما.

مراجع مفيدة

- إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين Safer Access Framework (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)
- *مبادئ وقواعد الصليب الأحمر* والهلال الأحمر المتعلّقة بالمساعدة الإنسانية Principles and rules for Red Cross Red Crescent humanitarian assistance (الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

الحماية في محور أعمالكم

يقوم الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوفير الحماية عن طريق التعميم والإدماج والبرمجة القائمة بذاتها. تُشير البرمجة القائمة بذاتها إلى وضع برامج محدّدة تستهدف حاجة معيّنة تتعلّق بالحماية. ويُشير الإدماج إلى إضافة أنشطة أو مشاريع محدّدة إلى برامج أكبر. ومع العلم بأنَّ جميع أنواع أنشطة الحماية تُعزّز نهج عدم إلحاق الضرر، إلّا أنَّ هذه المبادئ التوجيهية تُعنى بتعميم الحماية، إذ يتداخل هذا النهج مع نهج عدم إلحاق الضرر إلى حدّ كبير. وتُدرَج أدناه عوامل جامعة يمكن استعمالها لتوجيه أنشطة الحماية القائمة بذاتها والمتكاملة. تتقاسم جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مسؤوليةً أخلاقية تتمثّل بتعميم الحماية في جميع مجالات الاستجابة الإنسانية. ويضمن تعميم الحماية زيادة الأثر الوقائي للبرامج إلى أقصى حدّ. كذلك، يضمن تعميم الحماية استهداف الأنشطة وتوجيهها نحو الفئات الأكثر ضعفًا، وتعزيز السلامة والكرامة، وتعزيز احترام حقوق المستفيدين والسكّان المتضررين وحمايتها من دون الإسهام في التمييز وإساءة المعاملة والعنف والإهمال والاستغلال أو إدامة أيّ من هذه الممارسات.

يمكن تعميم إدراج العناصر المحدّدة أدناه في كافّة المهام والبرامج المتعلّقة بالحماية. وينبغي إدراج مؤشّرات تعميم الحماية الخاصّة بكلّ قطاع.

- *إعطاء الأولوية للسلامة والكرامة، وتجنُّب إلحاق الضرر.* منع وقوع أيّ آثار سلبية غير مقصودة ناجمة عن التدخّل قد

IFRC Internal

تزيد من احتمال تعرُّض الأشخاص إلى مخاطر جسدية ونفسية–اجتماعية، والحدّ منها قدر الإمكان.

- *ضمان إتاحة فُرَص حقيقية للوصول إلى المستفيدين.* يجب اتّخاذ الترتيبات اللازمة لضمان حصول الأشخاص على المساعدات والخدمات – بما يتناسب مع حاجتهم وبدون أيّ عوائق (مثل التمييز). ويجب إيلاء اهتمام خاصّ للأفراد والمجموعات الذين قد يكونون مُعرَّضين للخطر أكثر من غيرهم أو يواجهون صعوبة في الوصول إلى المساعدات والخدمات.
- وضع الآليات المناسبة التي تسمح للفئات المستهدفة والمتضرّرة بقياس مدى ملاءمة المساعدات والتعبير عن الشواغل.
- دعم تطوير قدرات الحماية الذاتية ومساعدة الناس في المطالبة بحقوقهم، بما في ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ الحقّ في المأوى والغذاء والمياه والإصحاح والصحّة والتعليم.

مراجع مفيدة

- رزمة الدعم من أجل تعميم الحماية Support package for protection mainstreaming (مجموعة الحماية العالمية)
- *الفريق العامل المعني بحماية الطفل 2013: المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني* Child Protection Working Group 2013: Minimum standards for child protection in huma- nitarian action (مجموعة الحماية العالمية)
- الدليل المتعلّق بحماية الأشخاص المشرّدين داخليًا Handbook for the protection of internally displaced persons (مجموعة الحماية العالمية)
- مركزية الحماية: ماذا تعني في الممارسة العملية The Centrality of Protection: What it means in practice (مجموعة الحماية العالمية)
- *إرشادات دمج تدخّلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015)*
- مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية Operational guidelines on the protection of persons in situations for natural disasters (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2011)
- *المعايير المهنية لأنشطة الحماية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان، في النزاعات المسلّحة وحالات العنف الأخرى 2013 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)*

- تتعلّق المساءلة أمام السكّان المتضرّرين بالطريقة التي نتّبعها في عملنا.

هي التزامٌ ناشط باستخدام القوّة بصورة مسؤولة تقوم على مراعاة الأشخاص المستهدفين من قِبَل المنظّمات الإنسانية والتنموية، وإيلاء الاعتبار الواجب إليهم والمساءلة أمامهم.

- الصلة بين المساءلة والحماية وتعميم الحماية.

لا تتعلّق المساءلة بتحسين فعّالية البرامج الإنسانية فحسب، بل تتعلّق أيضًا بالحقوق. إنَّ المساءلة والحماية تتكاملان. وتُشكِّل السلامة والكرامة وإتاحة فُرَص الوصول الحقيقية الهدفَ النهائي الذي يُؤمَل بلوغه عن طريق تعميم الحماية، في حين تُشكِّل المشاركة والمساءلة وسيلتَيْن أساسيّتَيْن لتحقيق هذا الهدف.

- الصلة بين المساءلة والاستغلال والاعتداء الجنسي

إنّ الاستغلال والاعتداء الجنسي الذي يتعرّض له أفراد المجتمعات المتضرّرة على يد أيّ شخص مرتبط بالمنظّمات الإنسانية والتنموية يُعَدّ أحد أخطر انتهاكات المساءلة. وكثيرًا ما يحدث ذلك عندما لا تُلبّى الاحتياجات الأساسية للأشخاص الأكثر عرضة للخطر في المجتمعات المحلّية بصورة كافية. وتتأتّى مشاكل انعدام المساءلة والاستغلال والاعتداء الجنسي عن أوجه التفاوت في القوّة والسلطة. كما أنَّ ذلك يُشكّل شاغلًا خطيرًا من شواغل الحماية ويؤدّي إلى إضعاف ثقة المجتمعات المتضرّرة والبلد المُضيف في جميع الجهات التي تُقدِّم المساعدة.

مراجع مفيدة

- المعيار الإنساني الأساسي Core humanitarian standard
- حماية السكّان المتضرّرين والمساءلة أمامهم في دورة البرامج الإنسانية Protection and accountability to affected populations in the humanitarian programme cycle (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات)

أمور أساسية يجب أخذها في الاعتبار

- وضع النهج في سياقه الصحيح
- ضمان المشاركة والتمثيل المحلّيَيْن في كلّ مراحل التواصل مع المجتمع
- دعوة الجهات الفاعلة المحلّية إلى عقد الاجتماعات
- إنشاء أماكن آمنة للاجتماعات
- تزويد النساء والفتيات والفتيان والرجال والعائلات والأسر المعيشية التي تضرّرت من كارثة أو أزمة معيّنة بالفُرَص ونقاط الانطلاق الملائمة التي تُمكّنهم من أداء دور ناشط في عمليات صنع القرارات التي تعنيهم؛ التخطيط بشأن كيفية مشاركة المعلومات على فترات منتظمة عبر القنوات الإعلامية وباستخدام لغات ملائمة ومفهومة من السكّان المتضرّرين
- اتّخاذ الترتيبات اللازمة التي تسمح للمُستخدِمين في كافّة المشاريع والبرامج بمشاركة الملاحظات بطريقة آمنة وسرّية. وينبغي توفير هذه الآليات في الوقت المناسب لكي تسمح لمدراء المشاريع والشراكات بالاستفادة من المعلومات المقدّمة ومعالجتها، ومن ثمّ تعديل البرامج
- عدم تجاهل آليات التعقيب المتوفّرة محلّيًا (أو نسخها)
- استعمال هذه الآليات نفسها لتسجيل المشاكل التي تواجه الأشخاص المتضرّرين في ما يتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان (مثل الاعتداء أو الاستغلال الجنسي). ولكنْ، ينبغي وضع إجراءات منفصلة خاصّة بهذه المشاكل؛ وضع البرامج والرصد والتقييم بالتعاون مع المجتمعات المحلّية
- تمكين الأشخاص الأكثر تضرُّرًا من الأزمة من التأثير على طريقة تصميم البرامج ورصدها وتقييمها. الاستفادة من هذه المناقشات لتعديل طريقة تصميم البرامج المستقبلية وتنفيذها. قبول الملاحظات وتصحيحات المسار على مستوى السياسات والبرامج
- إدماج آليات تقييم ومساءلة في كلّ مقترحات المشاريع وخطط الاستجابة الاستراتيجية؛ إلزام الشركاء بتقديم إثبات بأنَّهم تشاوروا مطوّلًا مع مجموعات مختلفة ـ بما في ذلك المجموعات الأكثر تهميشًا والمُستبعَدة اجتماعيًا ـ بشأن كيفية تصميم البرامج وتنفيذها
- إتاحة معلومات غير مقيّدة للسكّان المتضرّرين بشأن ترتيبات الشراكة، وإجراءات الاستجابة، ومعايير الاستهداف، ومستويات التمويل، وغير ذلك من القضايا التي تؤثّر عليهم
- إدراج المساءلة أمام السكّان المتضرّرين كمعيار أو هدف أو مهارة في جميع عمليات التوظيف ومراجعات الأداء والتقييمات والتقارير وترتيبات الشراكات

© الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

6 الخلاصات والتوصيات

كيف يمكننا تعزيز قدرة المجتمع على الصمود في كافّة السياقات – لا سيّما التماسك الاجتماعي – من دون خلق التوتّرات أو تأجيج النزاعات القائمة في السياقات الحسّاسة؟ يمكن تجنّب إلحاق الضرر من خلال الاستناد إلى تحليل سياقي عند تنظيم الأنشطة، على أن يُراعي هذا التحليل العوامل التي تتسبّب بالتوتّرات وعدم الاستقرار، وربّما النزاعات، مع الحرص على الالتزام بالمبادئ الإنسانية والحماية والمساءلة أمام السكّان المتضرّرين ـ فهي نُهُج متكاملة.

ومن المهمّ أن يؤخذ في الاعتبار هذا النهج الواسع النطاق المتّبع إزاء عدم إلحاق الضرر أو تجنّب إلحاق المزيد من الضرر في عمليات التقييم وأعمال التأهّب والاستجابة وأنشطة الإنعاش (المبكرة). كذلك، يجب أخذه بالاعتبار في كلّ مراحل دورة التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ، وفي المبادرات القطاعية المختلفة. وبالاضافة إلى ذلك، يمكن إجراء تحليل أكثر دقّةً وانتظامًا لعوامل الجمع والتفرقة في إطار التحليل السياقي عند الاقتضاء.

ويُوصى بأن يُعزِّز الاتّحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر النهج الأوسع الذي يَصِل بين الأُطُر والمقاربات المترابطة والمتكاملة، فضلًا عن تعزيز التحليل القائم على مبدأ عدم إلحاق الضرر.

المبادئ الأساسية
للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الإنسانية إنَّ ةثاغإ يف ةبغرلا نم تقثبنا يتلا ،رمحألا لالهلاو رمحألا بيلصلل ةيلودلا ةكرحلا بنُجت بلإ ،ينطوو يلود عباط تاذ ةكرح اهتفصب ،بعست ،زييمت نود لاتقلا ناديم يف بحرجلا ،ناسنإلا مارتحا نامضو ةحّصلاو ةايحلا ةيامح بلإ فدهتو .تدَجِوُ امنيأ اهفيفختو ةيناسنإلا ةاناعملا .بوعشلا عيمج نيب مئادلا مالسلا قيقحتو نواعتلاو ةقادصلاو لدابتملا مهافتلا بلع عجِّشتُو

الحياد لا عضولا وأ ةينيدلا تادقتعملا وأ قرعلا وأ ةيسنجلا ساسأ بلع زييمت يّأ ةكرحلا سرِامتُ ،طقف مهتاجايتحال اًقفو دارفألا ةاناعم فيفخت بلإ بعست يهو .ةيسايسلا ءارآلا وأ يعامتجالا .احًاحلإ قيضلا تالاح دّشأل ةيولوألا ءاطعإ بلإو

الحيادية لكي لامعألا يف فارطألا نم فرط يّأ دييأت نع عنتمت ،عيمجلا ةقثب ةكرحلا ظفتحت وأ ينيدلا وأ يقرعلا وأ يسايسلا عباطلا تاذ تافالخلا يف ،تقو يّأ يف ،ةكراشملا وأ ةيئادعلا .يجولوديألا

الاستقلال الحركة تامدخلا يف ةدعِاسمُ تائيهك لمعت ةينطولا تايعمجلا ةنّأ نم مغرلابو ،ةلّقتسم بلع اًمئاد ظفاحت نأ اهيلع نّأ الإ ،اهنادلب نيناوقل عضختو اهتاموكح اهمدّقتُ يتلا ةيناسنإلا .ةكرحلا ئدابمل اقًفو تاقوألا لّك يف فرّصتلا بلع ةرداق نوكت ثيحب يتاذلا اهلالقتسا

الخدمة الطوعية الحركة .لاكشألا نم لكش يّأب حبرلا يغبت ال ةيعوّطت ةثاغإ ةمظّنم

الوحدة لا دلبلا يف رمحألا لالهلا وأ رمحألا بيلصلل ةدحاو ةيعمج بوس كانه نوكت نأ نكمي .دلبلا يضارأ عيمج بلإ يناسنإلا اهلمع دّتمي نأو ،عيمجلل ةحوتفم ةيعمجلا نوكت نأ بجيو .دحاولا

العالمية الحركة لّك اهيف عتّمتت ةيملاع ةكرح يه رمحألا لالهلاو رمحألا بيلصلل ةيلودلا اهضعب ةدعاسم يف تابجاولا سفن اهيلعو تايلوؤسملا سفن لمّحتتو واٍستم عضوب تايعمجلا .ضعبلا

الاتحاد الوطني لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
صندوق البريد: 303
CH-1211 جنيف 19
سويسرا
هاتف: +41227304222
تيليفاكس: +41227330395
بريد إلكتروني: secretariat@ifrc.org
الموقع الإلكتروني: www.ifrc.org

www.ifrc.org
Saving lives, changing minds.

International Federation
of Red Cross and Red Crescent Societies